

المجلة العلمية التجارة والتمويل

<https://caf.journals.ekb.eg>



التفتت الجغرافي الاقتصادي وآثاره الاقتصادية: مع إشارة خاصة لمصر

عيد رشاد عبد القادر

أستاذ الاقتصاد المساعد ، قسم الاقتصاد، كلية التجارة ، جامعة عين شمس ، مصر .

تاريخ النشر الالكتروني :سبتمبر2025

للتأصيل المرجعي: عيد القادر ، عيد رشاد.(2025) التفتت الجغرافي الاقتصادي وآثاره الاقتصادية: مع إشارة خاصة

لمصر ، المجلة العلمية التجارة والتمويل، المجلد 45 (3) ، 516-551.

المعرف الرقمي: /caf.2025.455454p10.21608

التفتت الجغرافي الاقتصادي وآثاره الاقتصادية: مع إشارة خاصة لمصر

عيد رشاد عبد القادر

قسم الاقتصاد ، كلية التجارة، جامعة عين شمس ، مصر .

تاريخ المقالة:

متاح على الإنترنت سبتمبر 2025.

المستخلص

يشهد الاقتصاد العالمي تحولاً جوهرياً يتمثل في تصاعد ظاهرة "التفتت الجغرافي الاقتصادي"، والتي تعكس تراجعاً عن مسار العولمة والانفتاح الاقتصادي، مدفوعاً بعوامل جيوسياسية واستراتيجية تتقدمها التوترات المتصاعدة بين القوى الكبرى، لاسيما الولايات المتحدة والصين. ويؤثر هذا التفتت على مختلف قنوات التفاعل الاقتصادي بين الدول مثل التجارة، والاستثمار، وسلاسل القيمة، والتكنولوجيا، والمؤسسات والمعايير الدولية. يركز هذا البحث على تحليل أبعاد هذه الظاهرة من حيث المفهوم، والأسباب، والقنوات والآثار، مع تسليط الضوء على حالة مصر باعتبارها نموذجاً لدولة نامية ذات انكشاف اقتصادي كبير على الاقتصاد العالمي مع التركيز على الفترة الزمنية (2016 - 2024). يستخدم البحث منهجاً يجمع بين التحليل النظري والتحليل الكمي لبيانات التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر، مع الاستفادة من الأدبيات الحديثة التي تناولت التفتت الجغرافي الاقتصادي. وقد توصل البحث إلى أن هذا التفتت يفرض تحديات هيكلية على الدول النامية، حيث يضعف فرصها في تحقيق النمو المستدام، ويزيد من هشاشتها الاقتصادية. وفي حالة مصر، أدى هذا التفتت إلى ارتفاع تكاليف الاستيراد خاصة في قطاع الحبوب، وانخفاض تدفقت الاستثمار، مما انعكس سلباً على الاستقرار الاقتصادي. وأختتم البحث بعدد من التوصيات أبرزها: ضرورة تنويع الشراكات التجارية، وتعزيز الإنتاج المحلي، والتمسك بسياسة خارجية متوازنة، واستغلال موقع مصر الاستراتيجي للعب دور الدولة "الموصلة" بين الكتل المتنافسة.

الكلمات المفتاحية: التفتت الجغرافي الاقتصادي ؛ تراجع العولمة ؛ تباطؤ العولمة ؛ سلاسل القيمة العالمية؛ التوترات الجيوسياسية ؛ عدم اليقين الاقتصادي ؛ التنافس الاستراتيجي.

المقدمة

خلال العقود الثلاثة السابقة للأزمة المالية العالمية عام 2008 شهد الاقتصاد العالمي حالة من التكامل المتزايد، حيث اتسمت هذه المرحلة بتوسع سلاسل القيمة العالمية، وتحرير التجارة، وزيادة حركة رؤوس الأموال عبر الحدود بشكل غير مسبوق، ومن ثم أطلق على هذه المرحلة "مرحلة العولمة المفرطة". غير أن هذا النموذج من العولمة بدأ يشهد تحديات جذرية منذ منتصف العقد الثاني من القرن الحادي العشرين، إذ بدأت ملامح جديدة من الانقسام الجغرافي والاقتصادي في الظهور، في ظل تصاعد التوترات الجيوسياسية بين القوى الكبرى، لا سيما بين الولايات المتحدة والصين، وتنامي النزعات الحمائية والقومية الاقتصادية، ومروراً بجائحة كوفيد-19 والحرب الروسية الأوكرانية. هذه التحولات أفرزت ظاهرة جديدة نسبياً، يشار إليها بمصطلح "التفتت الجغرافي الاقتصادي" Geo-economic Fragmentation، والتي تعبر عن التراجع في التعاون الاقتصادي الدولي، وانقسام الأسواق العالمية إلى تكتلات متنافسة، وإعادة توطين سلاسل الإمداد العالمية وفقاً لاعتبارات جيوسياسية أكثر منها اقتصادية. تتجاوز هذه الظاهرة مجرد كونها تحولاً في السياسات التجارية، بل تمثل تحدياً عميقاً للنظام الدولي الليبرالي الذي تشكل بعد الحرب العالمية الثانية، والذي استند إلى فكرة السوق العالمية المفتوحة والتكامل الاقتصادي. في المقابل، يعكس هذا التفتت تحولاً نحو عالم متعدد الأقطاب، حيث يُعاد تعريف المصالح الاقتصادية من منظور أمني واستراتيجي. وتعد هذه التحولات ذات آثار بعيدة المدى على الاقتصادات النامية، التي لطالما اعتمدت على انفتاح الأسواق العالمية، واستقرار قواعد النظام التجاري متعدد الأطراف، لتأمين التمويل والتكنولوجيا والنفاذ إلى الأسواق الخارجية.

وتأتي مصر في مقدمة الدول التي تتأثر بهذه التحولات، بحكم موقعها الجغرافي الاستراتيجي، وانخراطها المتزايد في الاقتصاد العالمي، واعتمادها على سلاسل إمداد خارجية في قطاعات حيوية كالغذاء والطاقة. كما ترتبط مصر بعلاقات اقتصادية مع كل من الشرق والغرب، مما يجعلها في موقف حساس ضمن خريطة التنافس الجيو-اقتصادي العالمي. وتبرز في هذا الإطار تساؤلات مهمة حول مدى قدرة الاقتصاد المصري على التكيف مع هذا الواقع الجديد، وما إذا كان يستطيع الاستفادة من الفرص الناشئة، أم سيكون أكثر عرضة للمخاطر والاضطرابات. انطلاقاً من ذلك، يسعى هذا البحث إلى تحليل أبعاد التفتت الجغرافي الاقتصادي من حيث نشأته وأسبابه وآلياته، واستكشاف انعكاساته على الاقتصاد العالمي بشكل عام، وعلى الاقتصاد المصري بشكل خاص. كما يتناول البحث التحديات التي تفرضها هذه الظاهرة على سياسات التنمية، ويقترح مجموعة من البدائل والسياسات الممكنة التي يمكن أن تساعد مصر على التكيف مع المشهد الدولي المتغير. وتعتمد الدراسة منهج الاقتصاد السياسي الدولي، بالجمع بين التحليل الاقتصادي الكلي والسياقات الجيوسياسية، بهدف تقديم فهم شامل وعميق لهذه الظاهرة المركبة، واستشراف مستقبل النظام الاقتصادي العالمي في ظل هذه الانقسامات المتزايدة.

1. مشكلة البحث

شهد الاقتصاد العالمي في السنوات الأخيرة تصاعداً متسارعاً في مظاهر التفتت الجغرافي الاقتصادي - والذي يشار إليه بأنه تراجع عن التكامل الاقتصادي مدفوع بالسياسات وباعتبارات استراتيجية، كالأمن القومي والاقتصادي - كنتيجة لتشابك عدد من العوامل السياسية والاقتصادية والتكنولوجية، أبرزها التوترات الجيوسياسية المتزايدة بين القوى العظمى، وتراجع الثقة في العولمة، وتفكك سلاسل التوريد، إلى جانب صعود النزعات القومية والتدخلية على حساب الليبرالية الاقتصادية. وقد أصبحت هذه الظاهرة تمثل تحدياً عميقاً للنظام الاقتصادي الدولي القائم على الانفتاح والتكامل، حيث باتت التجارة، والاستثمار، والتكنولوجيا، وحتى المعايير الدولية، تشهد تراجعاً في التعاون وتزايداً في الانقسام.

وتكمن خطورة هذا التفتت في أنه لا يؤثر فقط على الاقتصادات المتقدمة، بل يُلقي بتأثيرات سلبية مباشرة وغير مباشرة على الدول النامية، ومنها مصر، والتي تعتمد في هيكلها الاقتصادي على الانخراط في النظام العالمي من خلال التجارة الدولية، والاستثمار الأجنبي المباشر، والتكامل في سلاسل القيمة العالمية. ومع ذلك فإن واقع التغيرات الجيوسياسية يعيد تشكيل التوزيع الجغرافي لهذه التدفقات، ويزيد من حدة المخاطر المرتبطة بها.

ومن هنا تنبع مشكلة البحث في محاولة تحليل وفهم هذه الظاهرة المعقدة من حيث المفهوم، والأسباب، والقنوات التي تنتقل عبرها، وانعكاساتها الاقتصادية على المستوى العالمي، مع التركيز على حالة مصر باعتبارها نموذجاً لدولة نامية ذات انكشاف كبير على الاقتصاد العالمي.

ومن ثم يحاول البحث الإجابة على الأسئلة التالية:

- 1/1- ما هو المفهوم الدقيق للتفتت الجغرافي الاقتصادي، وكيف يختلف عن مفهوم التفتت بصفة عامة، وكيف يختلف عن المفاهيم الأخرى مثل تراجع العولمة أو تباطؤها، ومفهوم إعادة توطين الإنتاج؟
- 2/1 - ماهي الأسباب المختلفة التي أدت إلى تصاعد هذه الظاهرة في السنوات الأخيرة؟
- 3/1- ما هي القنوات التي تنتقل من خلالها آثار التفتت الجغرافي الاقتصادي؟
- 4/1- كيف عالجت الأدبيات الاقتصادية هذه الظاهرة؟
- 5/1- ما هي أبرز الآثار الاقتصادية المترتبة على التفتت الجغرافي الاقتصادي؟
- 6/1- كيف يتجلى هذا التفتت في الحالة المصرية؟ وما دلالات التغير في الخريطة الجغرافية للتجارة والاستثمار في مصر في ظل التنافس بين الكتل الاقتصادية الكبرى؟

2. فرضية البحث

يمكن صياغة الفرضية العامة للبحث كالتالي

"يؤدي التفتت الجغرافي الاقتصادي إلى إضعاف أداء الاقتصاد العالمي، وزيادة درجة عدم اليقين، وتكون آثاره أكثر حدة على الدول النامية مثل مصر، من خلال تراجع التجارة والاستثمار الأجنبي وإعادة تشكيل سلاسل العالمية بما لا يخدم مصالح هذه الدول"

وتتمثل الفرضيات الفرعية فيما يلي

1/2- تؤدي التوترات الجيوسياسية بين القوى الكبرى إلى تحفيز ظاهرة التفتت الجغرافي الاقتصادي على حساب التعاون الدولي والتكامل الاقتصادي.

2/2- تعد التجارة والتكنولوجيا والاستثمار الأجنبي المباشر من أبرز القنوات التي تنتقل من خلالها آثار التفتت إلى الاقتصاد العالمي.

3/2- يساهم التفتت في تباطؤ النمو الاقتصادي العالمي وارتفاع معدلات التضخم، مما يزيد من الفجوة بين الدول المتقدمة والدول النامية.

4/2- تتأثر مصر سلباً بظاهرة التفتت الجغرافي الاقتصادي مما يؤثر على فرص النمو والتنمية المستدامة.

5/2- يفتقر الاقتصاد المصري إلى استراتيجيات واضحة للتعامل مع حالة التفتت والاستقطاب بين القوى الكبرى، مما يزيد من هشاشته في مواجهة هذه التحولات.

3. أهداف البحث

تتمثل أهداف البحث في الآتي

1/3- تحليل مفهوم التفتت الجغرافي الاقتصادي، وتوضيح أبعاده النظرية، والتمييز بينه وبين بعض المفاهيم المرتبطة به مثل مفهوم تراجع العولمة، وتباطؤ العولمة، وإعادة توطين الإنتاج.

2/3- تحديد الأسباب المختلفة التي ساهمت في تصاعد ظاهرة التفتت الجغرافي الاقتصادي على المستوى العالمي.

3/3- استكشاف القنوات التي تنتقل من خلالها آثار التفتت الجغرافي الاقتصادي إلى الاقتصاد العالمي، ولا سيما من خلال التجارة، والتكنولوجيا، والاستثمار، وسلاسل القيمة.

4/3- مراجعة الأدبيات الاقتصادية الدولية ذات الصلة بالموضوع، وتحليل ما إذا كانت هناك فجوات معرفية في فهم هذه الظاهرة وتقدير آثارها المستقبلية.

- 5/3- تحليل انعكاسات التفتت الجغرافي الاقتصادي على الاقتصاد المصري، من خلال تحليل خريطة التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر مع الكتل المتنافسة، ومدى انكشاف مصر على هذه الكتل.
- 6/3- اقتراح سياسات وتوصيات ممكنة لصانع القرار في مصر للتعامل مع التحديات التي يفرضها هذا الواقع العالمي المتغير، وتعزيز قدرة الاقتصاد الوطني على الصمود والتكيف.

4. أهمية البحث

تتبع أهمية البحث من تطرقه إلى واحدة من أبرز الظواهر الاقتصادية العالمية المعاصرة، وهي ظاهرة التفتت الجغرافي الاقتصادي، التي باتت تهدد مرتكزات النظام الاقتصادي الدولي القائم منذ نهاية الحرب الباردة، وتفتح الباب أمام حقبة جديدة من التكتلات والانقسامات الاقتصادية والتجارية. وتتمثل أهمية البحث في عدة جوانب:

- 4/1- أهمية علمية/نظرية: يقدم البحث مساهمة نظرية في بلورة مفهوم "التفتت الجغرافي الاقتصادي" الذي لا يزال حديث الاستخدام في الأدبيات، ويفكك أبعاده المختلفة من حيث المفهوم، الأسباب، القنوات، والآثار، كما يسد فجوة في الدراسات الاقتصادية العربية حول هذه الظاهرة.
- 4/2- أهمية تطبيقية/عملية: يساعد البحث في فهم انعكاسات التفتت الجغرافي الاقتصادي على الاقتصاد المصري، مما يمكن صانع القرار من صياغة استراتيجيات أكثر فاعلية للتعامل مع بيئة اقتصادية دولية تتسم بعدم اليقين، والتكتلات، والقيود الجديدة على التجارة والاستثمار.
- 4/3- أهمية توقيتية: يأتي هذا البحث في توقيت تشهد فيه العلاقات الاقتصادية الدولية تحولاً هيكلياً عميقاً، ويزداد فيه الحديث عن تفكك العولمة وتراجع التعاون الدولي، مما يجعل من الضروري تحليل هذه الاتجاهات في سياق علمي دقيق.

5. منهجية البحث

يعتمد هذا البحث على المنهج الاستنباطي، ويجمع بين الأسلوب الوصفي (النظري) والتحليلي الكمي، بهدف تقديم فهم شامل لظاهرة التفتت الجغرافي الاقتصادي، وتحليل انعكاساتها على الاقتصاد المصري، وتتمثل المنهجية المتبعة فيما يلي:

- 5/1- التحليل الوصفي ومراجعة الأدبيات: تم إجراء مراجعة تحليلية متعمقة للأدبيات الاقتصادية الحديثة ذات الصلة بموضوع التفتت الجغرافي الاقتصادي، بما يشمل الدراسات التي تناولت المفهوم من الناحية النظرية، وتلك التي درست مظاهره وأسبابه، وكذلك الدراسات التي تناولت تقدير آثاره المستقبلية في ظل التوتر المتصاعد بين الولايات المتحدة والصين.

2/5- التحليل الكمي لحالة مصر: تم تحليل البيانات المتعلقة بتوزيع تجارة مصر الخارجية، والتدفقات الداخلة من الاستثمار الأجنبي المباشر، بهدف استكشاف كيفية انعكاس ظاهرة التفتت الجغرافي الاقتصادي على الاقتصاد المصري، وتحديد درجة انكشافه على الكتل المتنافسة.

وبهذه المنهجية، يجمع البحث بين الطابع النظري والتحليلي التطبيقي، بما يسمح بالخروج بنتائج مدعومة بالبيانات، وقابلة للاستخدام في رسم سياسات اقتصادية أكثر استجابة للتحويلات الجارية على الساحة العالمية.

6. حدود البحث

يتحدد نطاق هذا البحث من خلال مجموعة من الحدود الموضوعية، الزمانية، والمكانية، وذلك على النحو التالي:

1/6- الحدود الموضوعية: يركز البحث على دراسة ظاهرة التفتت الجغرافي الاقتصادي من حيث المفهوم، الأسباب، القنوات التي تنتقل من خلالها آثاره، وانعكاساته الاقتصادية، مع التركيز على تحليل تأثيره على الاقتصاد المصري. ولا يتطرق البحث إلى الجوانب السياسية أو الأمنية للتفتت إلا بقدر ارتباطها بالبعد الاقتصادي.

2/6- الحدود الزمانية: يغطي البحث التطورات المتعلقة بالتفتت الجغرافي الاقتصادي خلال الفترة (2016 - 2024)، وهي الفترة التي شهدت تصاعد التوترات الجيوسياسية، الحرب التجارية بين الولايات المتحدة والصين، أزمة كوفيد-19، والحرب الروسية الأوكرانية، وكلها عوامل ساهمت في تفاقم الظاهرة.

3/6- الحدود المكانية: ينصب التركيز على الاقتصاد العالمي بصفة عامة، مع تحليل خاص لتأثيرات التفتت على الاقتصاد المصري، من خلال بيانات التجارة الخارجية والاستثمار الأجنبي المباشر بين مصر والكتل الاقتصادية المتنافسة.

4/6- الحدود المنهجية: يعتمد البحث على مراجعة الأدبيات الاقتصادية وتحليل البيانات الكمية المتعلقة بالتجارة الدولية وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، دون اللجوء إلى نماذج قياسية متقدمة، نظراً لطبيعة البيانات المتاحة وحدود الدراسة.

7. خطة البحث

تتمثل خطة البحث في الآتي:

- 1/7- مفهوم التفتت الجغرافي الاقتصادي والمفاهيم ذات الصلة.
- 2/7- أسباب التفتت الجغرافي الاقتصادي.
- 3/7- قنوات التفتت الجغرافي الاقتصادي.
- 4/7- التفتت الجغرافي الاقتصادي في الأدبيات.
- 5/7- الآثار الاقتصادية للتفتت الجغرافي الاقتصادي على الاقتصاد العالمي.
- 6/7- مصر والتفتت الجغرافي الاقتصادي.
- 7/7- النتائج والتوصيات.
- 8/7- المراجع.

مفهوم التفتت الجغرافي الاقتصادي والمفاهيم ذات الصلة

نعرض فيما يلي مفهوم التفتت الجغرافي الاقتصادي، ثم نتطرق للمفاهيم المرتبطة به

1. مفهوم التفتت الجغرافي الاقتصادي (*Geoeconomic Fragmentation (GEF)*)

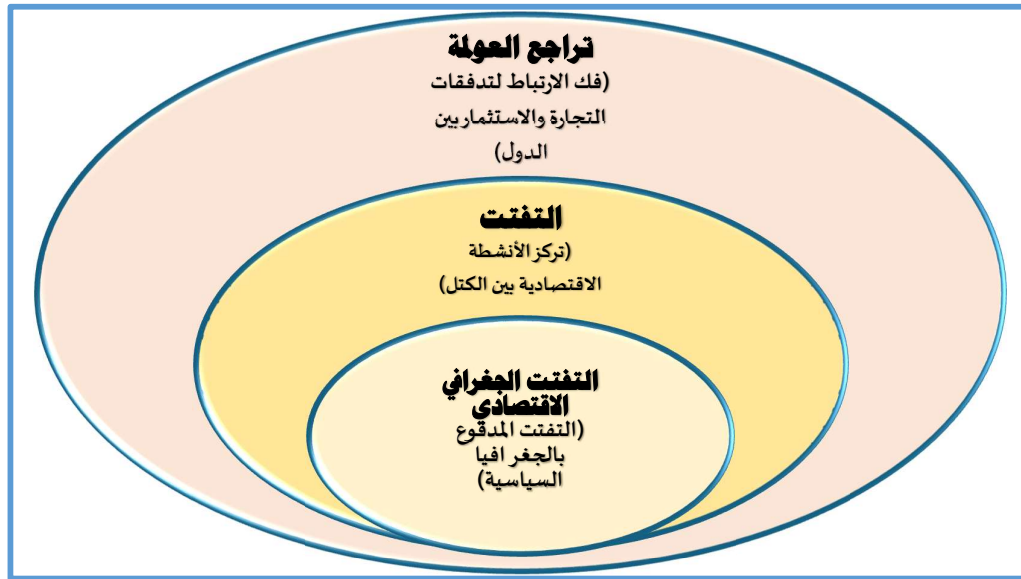
التفتت الجغرافي الاقتصادي هو مصطلح حديث يشير إلى تحول تدريجي بعيداً عن التكامل الاقتصادي العالمي تحركه السياسات، ويسترشد في كثير من الأحيان باعتبارات استراتيجية، مثل الأمن القومي والاقتصادي، والسيادة، والاستقلال. ويشمل التفتت الجغرافي الاقتصادي التراجع على طول أي من القنوات المختلفة التي تتفاعل بها البلدان مع بعضها البعض اقتصادياً، بما في ذلك من خلال التجارة، وتدفقات رأس المال، وحركة العمال عبر الحدود الوطنية، والمدفوعات الدولية، والتعاون متعدد الأطراف لتوفير السلع العالمية (Aiyar *et al.*, 2023). كما يشير إلى التغييرات الناجمة عن السياسات في مصادر ووجهات التدفقات عبر الحدود، والتي قد تكون أو لا تكون مرتبطة بتراجع التجارة العالمية نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي (Gopinath *et al.*, 2024).

تشكل المنافسة الجيوسياسية والتنافس الاستراتيجي جوهر عملية التفتت الجغرافي الاقتصادي، وفي هذا السياق، قد تفضل البلدان اتباع سياسات اقتصادية تضر بمنافسيها، حتى لو كانت هذه السياسات تنطوي على تكاليف للاقتصاد المحلي أيضاً، وتشمل أمثلة التفتت الجغرافي الاقتصادي على سبيل المثال استخدام العقوبات الاقتصادية، وتصويت الخروج البريطاني من الاتحاد الأوروبي، والتوترات التجارية بين الصين والولايات المتحدة. (Norrington, 2024).

2. العلاقة بين التفتت الجغرافي الاقتصادي وبعض المفاهيم الأخرى ذات الصلة

يُعرف التفتت *Fragmentation* بصفة عامة بأنه تركيز النشاط الاقتصادي داخل الكتل. وقد تتكون هذه الكتل من اقتصادات قريبة من بعضها البعض جغرافياً (الإقليمية)، أو متشابهة من حيث المؤسسات أو التنظيم، أو متشابهة التفكير في سياستها الخارجية. والتفتت في حد ذاته لا يرتبط بالضرورة بالجغرافيا السياسية ولا تتماشى الكتل المتشكلة بالضرورة مع خطوط الصدع الجيوسياسية، حيث يمكن أن ينشأ أيضاً عن سياسات بدون دوافع جيوسياسية. بينما يعرف التفتت الجغرافي الاقتصادي بأنه تركيز للنشاط الاقتصادي بين الكتل المتنافسة جيوسائياً، وهو عكس التكامل الاقتصادي مدفوع بالسياسات وبدوافع جيوسياسية واعتبارات استراتيجية، وبالتالي يعتبر التفتت والتفتت الجغرافي الاقتصادي متداخلين على نطاق واسع، فالتفتت الجغرافي الاقتصادي هو حالة خاصة من التفتت. (Norrington, 2024).

يرتبط مفهوم التفقت الجغرافي الاقتصادي أيضاً بمفهوم تراجع العولمة De-globalization وتباطؤ العولمة Slowbalization. حيث تُعرف العولمة بأنها زيادة روابط النشاط الاقتصادي بين البلدان، وعكسها "تراجع العولمة" يعرف بأنه تراجع الارتباط بين التجارة والتمويل والتدفقات الاقتصادية الأخرى بين البلدان (Norrington, 2024)، بينما يشير تباطؤ العولمة إلى التباطؤ التدريجي لقوى العولمة أي انخفاض معدلات نمو تدفقات التجارة ورأس المال بين الدول (Vargas-Hernández & Vargas-González, Global Supply, Production and Value Chains, 2024). باختصار فإن التباطؤ يشير إلى انخفاض السرعة، بينما التراجع يشير إلى اتجاه عكسي، فالتباطؤ قد يكون مؤقتاً وقد يتعافى في المستقبل، بينما التراجع يشير إلى تغير هيكلي في الاقتصاد العالمي، والواقع يشير إلى أنه على الرغم من تباطؤ أهمية التجارة العالمية والاستثمار المباشر الأجنبي كمحركين للنمو العالمي، فإن الانعكاس لم يحدث، (Mariotti, 2024). ويرى (Gorynia, et al., 2022) أن سيناريو تباطؤ العولمة هو الأقرب من سيناريو تراجع العولمة وإن الادعاءات التي ترى أن العولمة تراجعت مبالغ فيها. ويوضح الشكل رقم (1) العلاقة بين المفاهيم الثلاثة التفقت، التفقت الجغرافي الاقتصادي، وتراجع العولمة.



Source: Norrington, A. (2024). Geoeconomic fragmentation, globalization, and multilateralism. BoF Economics Review, No. 2/2024 Bank of Finland, Helsinki. P.10. Retrieved from <https://www.econstor.eu/handle/10419/289479>.

شكل 1_ العلاقة بين مفهوم تراجع العولمة والتفقت، والتفقت الجغرافي الاقتصادي

والتفقت وتراجع العولمة قد لا يتداخلان بالضرورة بشكل كامل، وقد تكون هناك حالة يؤدي فيها التفقت إلى فك الارتباط بين النشاط الاقتصادي بين الكتل المختلفة (أي تراجع العولمة)، ولكن إلى زيادة في صافي النشاط الاقتصادي عبر الحدود (أي العولمة) إذا زادت الروابط الاقتصادية داخل الكتل أكثر بشكل يعوض فقدان الروابط

عبر الحدود بين الكتل (Norrington, 2024). يُذكر مصطلح التفتت الجغرافي الاقتصادي أيضاً إلى جانب مصطلحات مثل "إعادة التصنيع إلى الداخل" In-shoring- والذي يُعرف بأنه "نقل الإنتاج (الداخلي أو الخارجي) جزئياً أو كلياً إلى البلد الأصلي" (Baraldi et al., 2024). و"التصنيع بالقرب من الداخل-Near-shoring" التصنيع لصالح الأصدقاء - Friend-shoring والذي يشير إلى نقل الإنتاج إلى الدول المتوافقة جيوسياسياً - بشكل متزايد في تقارير أرباح الشركات (Gopinath et al., 2024). وهي استراتيجيات لنقل عمليات الإنتاج إلى دول موثوقة ذات تفضيلات سياسية متوافقة تهدف إلى تقليل مخاطر سلاسل التوريد من خلال تقليل التعرض للمنافسين الجيوسياسيين (Aiyar & Ohnsorge, Geoeconomic Fragmentation and "Connector" Countries, 2024).

أسباب التفتت الجغرافي الاقتصادي

تتمثل أهم أسباب التفتت الجغرافي الاقتصادي فيما يلي:

1. زيادة التوترات الجيوسياسية بسبب التنافس الاستراتيجي بين القوى العظمى

شهدت السنوات الأخيرة (2016 - 2025) توترات جيوسياسية متزايدة، انعكست في زيادة الخلاف في التصويت المتعلق بقضايا السياسة الخارجية في الأمم المتحدة، وخاصة بين الولايات المتحدة والصين، وتزايد حالات التوترات والتهديدات الجيوسياسية، وارتفاع الإنفاق العسكري وتزايد عدد الصراعات العسكرية. لقد هيمن على المشهد السياسي والاقتصادي العالمي في السنوات الأخيرة التنافس الاستراتيجي المتزايد بين الولايات المتحدة والصين، حيث تسعى الصين إلى زيادة نفوذها وتحاول الولايات المتحدة احتواء طموحات الصين (Woods, 2021).

لقد تسارع صعود الصين وتراجع هيمنة الولايات المتحدة في المؤسسات العالمية بعد الأزمة المالية العالمية في عام 2008. والتنافس الاستراتيجي مدفوع بثلاثة عناصر كلاسيكية من المنافسة بين القوى العظمى. تشكل المنافسة على السيطرة على الموارد والوصول للأسواق العنصر الأول في التنافس الاستراتيجي بينهما (مبادرة الحزام والطريق - اتفاقية الشراكة الاقتصادية الشاملة عبر المحيط الهادي). أما العنصر الثاني في التنافس الاستراتيجي بينهما فهو المنافسة على الهيمنة على التكنولوجيات الجديدة والبيانات التي تمكن من استغلالها بالكامل. ويشمل ذلك الذكاء الاصطناعي وعلوم البيانات، وتخزين البطاريات المتقدمة، وتقنيات أشباه الموصلات المتقدمة، وعلم الجينوم والبيولوجيا الاصطناعية، وشبكات الهاتف الخليوي من الجيل الخامس، وأنظمة المعلومات الكمومية، والروبوتات (خطة صنع في الصين 2025 التي تستهدف تحقيق الاكتفاء الذاتي

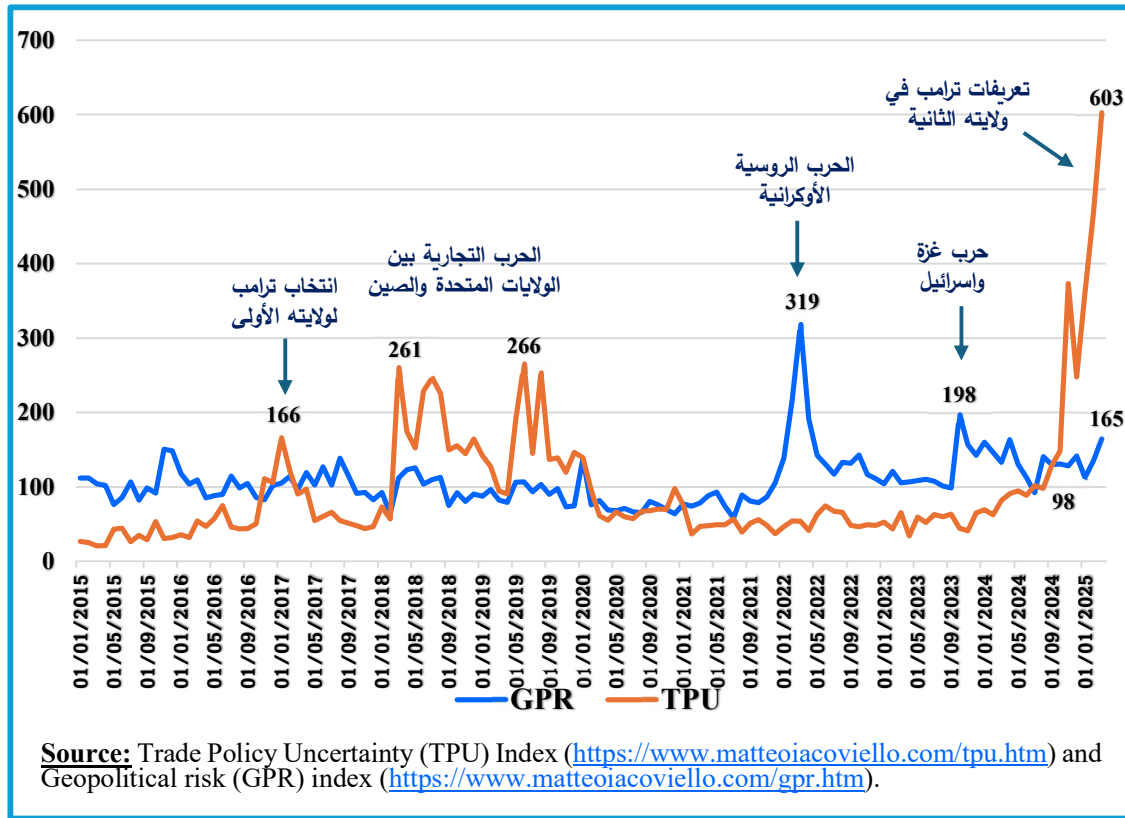
في التكنولوجيا 70%، قانون مكافحة التضخم الأمريكي). أما العنصر الثالث في التنافس الاستراتيجي فيتمثل في التحكم في القواعد التي تحكم التفاعلات بين البلدان (حوكمة المؤسسات الدولية). (Woods, 2021)

ساهمت التوترات الجيوسياسية المتزايدة، والتوزيع غير المتكافئ للمكاسب السابقة من العولمة، في زيادة الشكوك تجاه التعددية، وفي الجاذبية المتزايدة للسياسات الانطوائية. يشكل خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، والتوترات التجارية بين الولايات المتحدة والصين، وغزو روسيا لأوكرانيا، تحدياً للعلاقات الدولية، وقد يبشر بعكس اتجاه التكامل الاقتصادي العالمي. إن تباطؤ العولمة - والذي يشار إليه غالباً باسم "التباطؤ الاقتصادي" - ليس بالأمر الجديد، وبالنسبة لمعظم البلدان، يعود تاريخه إلى أعقاب الأزمة المالية العالمية: (Aiyar, Davide, & Andrea F, Investing in friends: The role of geopolitical alignment in FDI flows, 2024).

وقد تزامنت تدفقات التجارة والاستثمار العالمية المستقرة أو المتراجعة منذ الأزمة المالية العالمية تقريباً مع زيادة التوترات الجيوسياسية، والدعوات إلى تقليل مخاطر سلاسل التوريد من خلال تقليل التعرض للمنافسين الجيوسياسيين، وتحفيز التوريد من الداخل "reshoring" أو التوريد من الدول القريبة "nearshoring" أو الدول الصديقة "friendshoring" كاستراتيجيات لنقل عمليات الإنتاج إلى دول موثوقة ذات تفضيلات سياسية متوافقة (Aiyar et al., 2023). وفي الوقت نفسه، كانت هناك زيادة حادة في القيود التجارية، وتدقيق أكبر للاستثمار المباشر الأجنبي ونقل التكنولوجيا عبر الحدود، وارتفاع حالات الحواجز غير الجمركية، وقد أدى ذلك إلى زيادة حالة عدم اليقين في السياسات الاقتصادية

(Aiyar & Ohnsorge, Geoeconomic Fragmentation and "Connector" Countries, 2024).

إن عدم اليقين الجيوسياسي له آثار اقتصادية سلبية، فقد وجد أن عدم اليقين الجيوسياسي المتزايد يؤدي إلى انخفاض الاستثمار وأسعار الأسهم والعمالة، فضلاً عن زيادة احتمالية حدوث أزمات اقتصادية مع مخاطر سلبية أكبر على الاقتصاد العالمي (Caldara & Iacoviello, 2022). فقد انخفض الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي من 3.3% من الناتج المحلي الإجمالي في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين إلى 1.3% على مدى السنوات الخمس الماضية (2019 - 2023)، وفقاً لمجموعة بيانات آفاق الاقتصاد العالمي لصندوق النقد الدولي (Aiyar, Davide, & Andrea F, Investing in friends: The role of geopolitical alignment in FDI flows, 2024). والشكل رقم (2) يوضح تطور مؤشر المخاطر الجيوسياسية ومؤشر عدم اليقين في السياسة التجارية خلال العقد الأخير (2015 - 2025).



شكل 2. مؤشر المخاطر الجيوسياسية GPR ومؤشر عدم اليقين في السياسة التجارية TPU الشهري خلال الفترة (يناير 2015 - مارس 2025)

2. تزايد القومية والشعبوية

منذ عام 2010 عادت القوميات والشعبوية إلى الظهور بقوة، وتتمثل أهم مظاهرها في خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي في عام 2016، وسياسة أمريكا أولاً، والجائحة وغيرها، ويلاحظ أن القومية والشعبوية هما القوتان الدافعتان لتراجع العولمة مما يؤدي إلى إيجاد حلول إقليمية وأكثر محلية للنمو الاقتصادي والمشاكل الاجتماعية والبيئية (Vargas-Hernández, Nationalism and Populism as the Driving Forces of Economic Deglobalization, Regionalism, and Localism Processes, 2022). تتزايد الشعبوية في العالم بسبب الخوف من فقدان الوظائف وزيادة التفاوت الاقتصادي وزيادة المنافسة الأجنبية ومقاومة المستهلكين للمنتجات الأجنبية. (Garg & Sushil, 2024)

3. اضطراب وتفكك سلاسل التوريد

كشف جائحة كوفيد-19 عن ضعف سلاسل القيمة العالمية، مما دفع السياسة إلى الضغط من أجل إعادة الإنتاج إلى الداخل من أجل تقليل الاعتماد على الموردين الأجانب، وبالتالي تحسين قدرة الاقتصاد المحلي

على الصمود في مواجهة الأزمات (Felbermayr, Mahlkow, & Sandkamp, 2023). إن الاهتمام المتزايد بالاستثمار في الأصدقاء friendshoring هو عكس كبير للتقسيم التقليدي للإنتاج الذي يتم السعي إليه من خلال النقل إلى الخارج Off-shoring، مدفوعاً بشكل أساسي بالفوارق الدولية في تكاليف العمالة وتكاليف المدخلات (Aiyar, Davide, & Andrea F, Investing in friends: The role of geopolitical alignment in FDI flows, 2024)

4. التحول من الليبرالية التقليدية الموجهة نحو السوق إلى القومية التقنية الموجهة نحو التدخل.

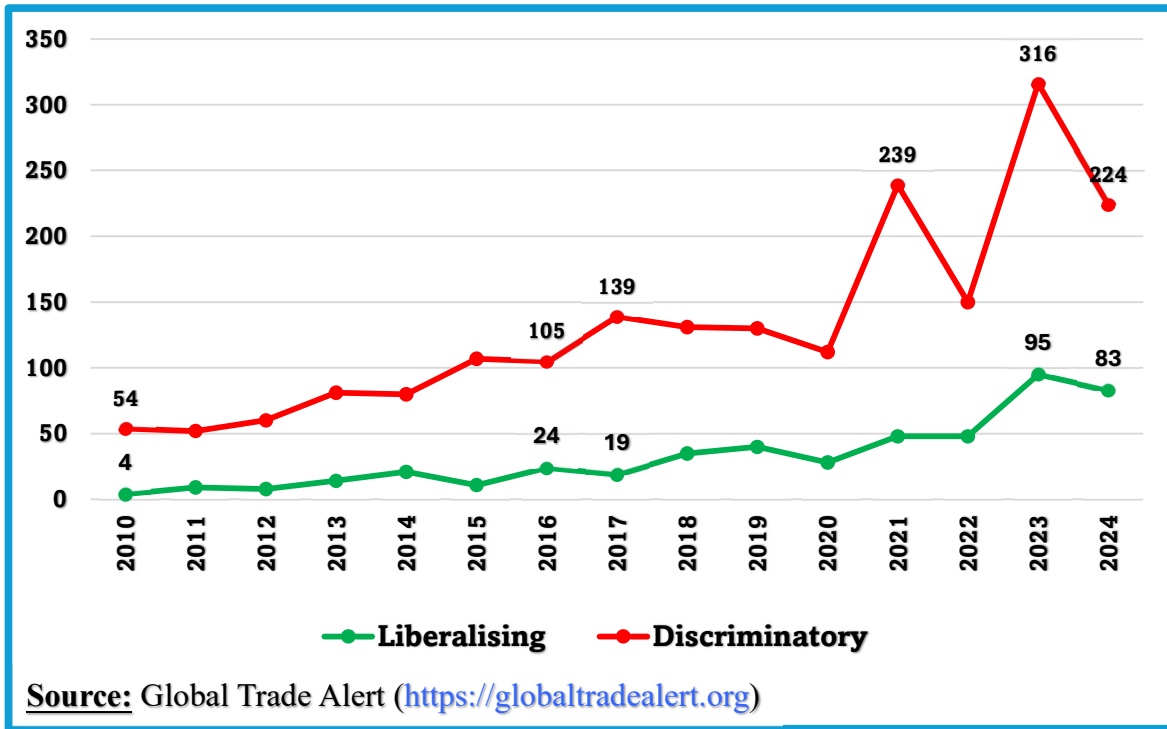
شهدت الولايات المتحدة الأمريكية تحولاً ملحوظاً في توجهاتها الاقتصادية والسياسية خلال العقد الأخير (2016 – 2025)، حيث بدأت تميل تدريجياً من تبني السياسات النيو ليبرالية القائمة على حرية التجارة والانفتاح الاقتصادي، نحو سياسات أكثر قومية تتسم بالحماية والتركيز على المصالح الاقتصادية الوطنية. تجلّى هذا التحول بوضوح منذ وصول الرئيس ترامب إلى السلطة الذي رفع شعار "أمريكا أولاً" واتخذ خطوات فعلية لإعادة التفاوض حول الاتفاقيات التجارية، وفرض رسوم جمركية على الشركاء التجاريين، في ظل تصاعد القلق من فقدان الوظائف الصناعية، وتآكل القاعدة الإنتاجية وتنامي النفوذ الاقتصادي للصين. ويعكس هذا التحول تراجعاً في الثقة بالنظام الليبرالي العالمي الذي صاغته الولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية، واستبداله برؤية أكثر واقعية تسعى لحماية الصناعات المحلية، وإعادة تشكيل سلاسل التوريد، وتعزيز الاستقلال الاقتصادي. (Rodrik, 2018) ويمثل ذلك تحولاً من الليبرالية التقليدية الموجهة نحو السوق إلى القومية التقنية الموجهة نحو التدخل، مما يبشر بعصر جديد من التفكير الصفري وإعطاء الأولوية الجيوسياسية. (Ping Li, 2021)

ومن الناحية العملية شهد العقد الأخير (2016 – 2025) زيادة في تبني السياسات التجارية والصناعية التقييدية مقابل السياسات التحريرية، فبينما زادت السياسات التحريرية من 24 سياسة عام 2016 إلى 95 سياسة عام 2023، زادت السياسات التقييدية من 105 سياسة إلى 316 سياسة خلال نفس الفترة. كما يتضح من الشكل رقم (3).

عندما وافقت الولايات المتحدة على انضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية عام 2001 كان العجز التجاري الأمريكي مع الصين 83 مليار دولار أمريكي واليوم (2023) أصبح أربعة أمثال هذه الرقم، حيث كان اعتقاد الولايات المتحدة حينها أن فتح أسواق الصين أمام المنتجات والخدمات الأمريكية سوف يقلص العجز التجاري بينهما (Alden, 2024). تخلق التجارة الثروة، ولكن الثروة التي تخلقها التجارة لا يتم توزيعها بالتساوي، وفي بعض الأحيان تؤدي إلى تفاقم التفاوت في الثروة بين المناطق وبين الأفراد. تقدر الدراسات الأمريكية عدد الوظائف الأمريكية الضائعة بسبب المنافسة مع الصين خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين بـ 2.5 مليون وظيفة

(Alden, 2024)، فيما يعرف بصدمة الصين والتي تشير إلى التأثير السلبي للصادرات الصينية على العمالة الأمريكية في قطاع التصنيع. (Ping Li, 2021)

كانت الحكمة التقليدية في وقت انضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية في عام 2001 هي أن الصين ستصبح حتماً أكثر شبهاً بالغرب من الناحية السياسية والاقتصادية، ولكن هذا لم يحدث، ولكن ما حدث هو أن بعض البلدان في الغرب قد ينتهي بها الأمر إلى أن تصبح أكثر شبهاً بالصين مع دور أكبر للدولة مقارنة بالسوق. إن عدم التوافق بين رأسمالية الدولة الجديدة في الصين ورأسمالية السوق في الاقتصادات المتقدمة في الغرب والشرق يمثل "صراعاً بين الرأسماليات" على أعمق مستوى باعتباره الصراع النهائي في العالم (Ping Li, 2021).



شكل 3. التغير في السياسات التجارية والسياسات الصناعية العالمية خلال الفترة (2010 - 2024)

5. الانقسامات حول الحوكمة الدولية

أدى التباطؤ في إصلاح وحوكمة المؤسسات الدولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي إلى تقويض شرعية هذه المؤسسات، واتجاه بعض الاقتصادات الصاعدة والنامية إلى بناء مؤسسات بديلة لهذه المؤسسات، مثل بنك البريكس والبنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية وغيرها. وتشير هذه الإجراءات إلى الاتجاه نحو "تسييس" العلاقات الاقتصادية الدولية، أي الابتعاد عن النظام المتعدد الأطراف الذي ساد لأكثر من نصف قرن، والذي اتسم بالحياد لصالح التعاون الدولي، وعدم التمييز، وإلغاء القيود التنظيمية/التحرير، والمنافسة العادلة

(Ping Li, 2021) وتواجه منظمة التجارة العالمية، بصفتها مروجاً للعولمة الاقتصادية، حالياً انتقادات شديدة، إذ تُتهم بعدم الحياد تجاه الدول المشاركة نتيجةً لمحاباتها للدول الغنية والشركات متعددة الجنسيات على حساب البيئة ومواطنيها، نتيجةً للتبني غير الديمقراطي لمعاهدات منظمة التجارة العالمية. (Munteanu *et.al.* 2020) واليوم أصبحت في خطر فقدان الشرعية لأن نظام تسوية المنازعات لديها قد تعطل، ويرجع ذلك أساساً إلى الهجوم الأمريكي على قواعدها وأنظمتها خلال إدارة ترامب والتحول اللاحق نحو الأحادية والقومية الاقتصادية من قبل الدول الأعضاء (Ping Li, 2021).

قنوات التفتت الجغرافي الاقتصادي

يمكن أن يحدث التفتت من خلال القنوات التالية:

1. التجارة الدولية والتكنولوجيا

التجارة هي القناة الرئيسية التي يمكن من خلالها للتفتت أن يعيد تشكيل الاقتصاد العالمي. وفرض القيود على التجارة من شأنه أن يقلل من مكاسب الكفاءة من التخصص، ويحد من اقتصاديات الحجم، ويقلل من المنافسة. وسوف يتم خلق قدرة التجارة على تحفيز إعادة التخصيص داخل الصناعة وتوليد مكاسب الإنتاجية. كما أن قلة التجارة تعني انتشاراً أقل للمعرفة، وهي فائدة رئيسية للتكامل، والتي يمكن تقليصها أيضاً من خلال تفتت الاستثمار المباشر عبر الحدود. ومن الأمثلة المفيدة على ذلك خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي. ونظراً للارتباطات الواسعة النطاق بين أوروبا والمملكة المتحدة، فمن المعتقد أن خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي كان له تأثير سلبي كبير على اقتصاد المملكة المتحدة (Gopinath, Geopolitics and its Impact on Global Trade and the Dollar, 2024).

2. الاستثمار الأجنبي المباشر (التفتت المالي)

سوف يحد التفتت من تراكم رأس المال - لأن الاستثمار الأجنبي المباشر سوف ينخفض - ويؤثر على تخصيص رأس المال، وأسعار الأصول، ونظام الدفع الدولي. إن التفتت المالي قد يؤدي أيضاً إلى إضعاف تقاسم المخاطر الدولية، مما يؤدي إلى ارتفاع التقلبات المالية الكلية للدول الفردية، وارتفاع مخاطر الأزمات بسبب الصدمات الفردية. وقد يصبح نظام الدفع العالمي مجزأً على أسس جيوسياسية مع ظهور منصات دفع جديدة ذات قابلية تشغيل محدودة أو معدومة. وقد يؤدي هذا إلى انخفاض الكفاءة، ويؤدي إلى تفتت المعايير والتنظيم. (Aiyar *et al.*, 2023).

3. إعادة تنظيم احتياطات النقد الأجنبي:

بالإضافة إلى ذلك، يمكن إعادة تنظيم احتياطات النقد الأجنبي لتعكس الروابط الاقتصادية الجديدة والمخاطر الجيوسياسية. إن النظام العالمي الذي يضم عملات احتياطية متعددة قد يكون له العديد من الفوائد، بما في ذلك مجموعة أكبر من الأصول الآمنة والمزيد من الفرص لتنويع احتياطي النقد الأجنبي. ولكن استقرار مثل هذا النظام سيكون معرضاً للخطر في غياب التنسيق السياسي القوي بين جميع البلدان المصدرة للعملات الاحتياطية. بما في ذلك من خلال شبكة من خطوط المبادلة. ولن يكون هذا ممكناً إذا كان العالم منقسماً على أسس جيوسياسية. (Gopinath, Geopolitics and its Impact on Global Trade and the Dollar, 2024)

4. إعادة تشكيل سلاسل القيمة العالمية

حيث تؤدي التوترات الجيوسياسية إلى نقل خطوط الإنتاج من مناطق تعد "غير آمنة استراتيجياً" إلى مناطق أكثر توافقاً سياسياً، مما يعطل التكامل العالمي في الإنتاج. وقد أدى هذا الاتجاه إلى تحول استراتيجي من السعي لتحقيق الكفاءة القصوى من خلال الانتشار العالمي للإنتاج، إلى التركيز على مفاهيم "المرونة"، "الأمن"، "الاستقلال الاستراتيجي". وتتمثل أبرز مظاهر هذا التحول في توجه الشركات متعددة الجنسيات نحو سياسات إعادة التوطن Re-shoring أو تنويع مواقع الإنتاج (OECD, 2025) (Friend-shoring, Near-shoring). هذا التحول قد يؤدي إلى تفكيك شبكات الإنتاج التي كانت قائمة منذ عقود، ويزيد من التكاليف اللوجستية، ويقلص من فرص الدول النامية - مثل مصر - في الاندماج في الأسواق العالمية كمحطات في سلاسل القيمة، خاصة القطاعات الصناعية ذات المكونات المتعددة، كما أن هذا الاتجاه يضعف من مبدأ الاعتماد المتبادل الذي شكل أحد دعائم العولمة، ويفتح المجال أمام نشوء تكتلات إنتاجية مغلقة تتسم بالاستبعاد بدلاً من الشمول، وبالتالي، فإن إعادة تشكيل سلاسل القيمة لم تعد مجرد خيار اقتصادي، بل أصبحت أداة جيوسياسية تعكس التغيرات في خريطة القوة العالمية (World Bank, 2025).

5. إعاقة الجهود الدولية لمواجهة التحديات العالمية مثل التحديات الناتجة عن تغير المناخ والذكاء الاصطناعي

تُظهر تحليلات صندوق النقد الدولي أن تجزئة التجارة في المعادن الحاسمة للتحول الأخضر - مثل النحاس والنيكل والكوبالت والليثيوم - من شأنها أن تجعل التحول في مجال الطاقة أكثر تكلفة. ولأن هذه المعادن تتركز جغرافياً ولا يمكن استبدالها بسهولة، فإن تعطيل تجارتها قد يؤدي إلى تقلبات حادة في أسعارها، مما يؤدي إلى قمع الاستثمار في مصادر الطاقة المتجددة وإنتاج المركبات الكهربائية. فعلى سبيل المثال يعتمد الاتحاد الأوروبي على الصين في 97% من احتياجاته من الليثيوم وهو معدن مهم في إزالة الكربون ويشار إليه بالذهب الأبيض (Atlantic Council, 2024).

6. تفتت المؤسسات والمعايير الدولية

يمثل التفتت المؤسسي والمعياري إحدى القنوات المحورية للتفتت الجغرافي الاقتصادي، حيث باتت الكتل الدولية المتنافسة تسعى إلى بناء مؤسسات بديلة ومعايير تنظيمية خاصة بها، في محاولة لإعادة تشكيل النظام الاقتصادي العالمي بما يتوافق مع مصالحها الجيوسياسية. هذا الاتجاه يتمثل في إنشاء أطر مؤسسية موازية لتلك التي ظلت لعقود تحت هيمنة الغرب، مثل تأسيس البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية (AIIB) وبنك التنمية الجديد والذي يطلق عليه بنك البريكس (NDB) بقيادة الصين، وتوسيع مجموعة البريكس، ومحاولة بناء أنظمة دفع بديلة مثل CIPS الصينية لمنافسة نظام SWIFT الغربي. كما يشمل الانقسام تبايناً متزايداً في المعايير التقنية والتنظيمية، خاصة في مجالات مثل الذكاء الاصطناعي، البيانات، الأمن السيبراني، مما يؤدي إلى ظهور أنظمة متوازية يصعب التوافق بينها (Akdağ, 2024).

هذا الانقسام يهدد بتقويض فعالية المؤسسات الاقتصادية متعددة الأطراف مثل منظمة التجارة العالمية وصندوق النقد الدولي، ويقلص من مساحة الحوار الجماعي بشأن القضايا الاقتصادية العالمية. وبالنسبة للدول النامية منها مصر، فإن هذا التفتت المؤسسي يخلق حالة من عدم اليقين ويصعب من عملية اتخاذ القرار بشأن الانضمام للمبادرات الدولية، كما يعزز من خطر الاستبعاد في حالة عدم التوافق مع المعايير التي تفرضها كل كتلة على حدة. وبهذا فإن الانقسام المؤسسي والمعياري لا يعكس فقط تغييراً في أدوات الحكم الاقتصادي، بل يجسد أيضاً تحولاً أعمق في موازين القوة والنظام العالمي القائم (UNCTAD, 2023).

جدول 1 . ملخص لقنوات التفتت الجغرافي الاقتصادي وأثارها الاقتصادية المحتملة

القناة	الوصف	الآثار المحتملة
التجارة	فرض رسوم جمركية وقيود غير جمركية، عقوبات اقتصادية	تراجع التجارة، وبالتالي انخفاض المكاسب من التجارة.
التكنولوجيا	حظر نقل التكنولوجيا "الفصل التكنولوجي"	تراجع الابتكار وتقليل انتشار المعرفة وبالتالي تعطيل النمو الذي يقوده الابتكار
الاستثمار الأجنبي	القيود على حركة الاستثمار، وسياسات تدقيق الاستثمار الأجنبي المباشر	انخفاض قدرة الدول النامية في الحصول على التمويل الدولي، وضعف الاندماج الاقتصادي
التحديات العالمية (المشاعات العالمية)	السياسات أحادية الجانب وسياسة التفكير الصفري	ضعف التعاون في التحديات المشتركة مثل مواجهة التغير المناخي والجوائح ومخاطر الذكاء الاصطناعي
إعادة تشكيل سلاسل القيمة العالمية	نقل خطوط الإنتاج نحو إلى الدول المتوافقة جيوسياسياً	تعطيل التكامل الإنتاجي، ارتفاع التكاليف، فقدان فرص للدول النامية
الانقسام المؤسسي والمعياري	إنشاء تكتلات ومؤسسات بديلة تخدم مصالح الكتل المتنافسة	تقويض النظام متعدد الأطراف، صعوبة الوصول إلى الأسواق أو التمويل

المصدر: من إعداد المؤلف

التفتت الجغرافي الاقتصادي في الأدبيات

تعتبر الأدبيات التي تتناول التفتت الجغرافي الاقتصادي GEF حديثة عهد، ولكنها تشهد نمو سريعاً، وخاصة منذ عام 2018. وتقوم أغلب الدراسات التي تناولت التفتت الجغرافي الاقتصادي على افتراض انقسام العالم لكتلتين، كتلة شرقية تتمحور حول روسيا والصين، وكتلة غربية تتمحور حول الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وحلفاؤهما، وذلك وفقاً لتصويت الجمعية العامة للأمم المتحدة على الغزو الروسي لأوكرانيا في 2 مارس 2022. وتقوم هذه الدراسات على افتراضات وسيناريوهات مختلفة، وبالتالي توصلت لنتائج مختلفة. ومن ثم يمكن تقسيم هذه الأدبيات إلى ثلاثة أنواع هي: (1) الأدبيات التي تفحص الأدلة التجريبية على جوانب مختلفة من التفتت. (2) الأدبيات التي تركز على العلاقة التجارية بين الولايات المتحدة والصين. (3) الأدبيات التي قامت بتقدير خسائر الناتج الناتجة عن التفتت في المستقبل.

وفيما يلي نتناول أهم هذه الأدبيات:

1. الأدبيات التي تفحص الأدلة التجريبية على جوانب مختلفة من التفتت

قامت دراسة (Aiyar, Davide, & Andrea F, Investing in friends: The role of geopolitical alignment in FDI flows, 2024) باستخدام بيانات حوالي 300 ألف حالة من مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر الجديدة خلال الفترة (2003-2022)، وباستخدام منهجية نموذج انحدار الجاذبية، توصلت الدراسة إلى أن الزيادة في المسافة الجيوسياسية مرتبطة بانخفاض كبير وذو مغزى اقتصادي في الاستثمار المباشر الأجنبي، ولا تقتصر هذه النتيجة على الاستثمار الأجنبي المباشر في المشاريع الجديدة، بل تنطبق أيضاً على الاستثمار الأجنبي المباشر في مشاريع الاندماج والاستحواذ. بينما توصلت دراسة (Gopinath, Geopolitics and its Impact on Global Trade and the Dollar, 2024) إلى أن البلدان تُعيد تقييم شركائها التجاريين على أساس اعتبارات الأمن الاقتصادي والأمن القومي، كما يتم إعادة توجيه تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي على طول الخطوط الجيوسياسية، كما تعيد بعض البلدان تقييم اعتمادها الشديد على الدولار في معاملاتها الدولية واحتياجاتها.

وقامت دراسة (Blanga-Gubbay & Stela, 2023) باستخدام بيانات شهرية عن التجارة في السلع وباستخدام نموذج انحدار الجاذبية، توصلت الدراسة إلى أن تدفقات التجارة أصبحت أكثر حساسية للمسافة الجيوسياسية منذ بدء الحرب في أوكرانيا، مما أدى إلى ظهور أولى علامات تفتت التجارة بشكل عام على أسس جيوسياسية، أي دعم الأصدقاء، فقد كان نمو التجارة في السلع بين الكتلة الشرقية والغربية الافتراضية أقل بنسبة 4% من التجارة داخل الكتلة منذ بداية الحرب. بينما استخدمت دراسة (Gopinath et al., 2024) بيانات

سبتمبر 2023، وكذلك بيانات الاستثمار الأجنبي المباشر لأكثر من 115 دولة تمثل 95% من الناتج العالمي وذلك حتى 2023 إلى ديسمبر 2023 بين 186 دولة، ويستند تقسيم الكتل إلى نمط التصويت في الجمعية العامة في الأمم المتحدة. وقد توصلت الدراسة إلى أنه في المتوسط خلال الفترة التي أعقبت غزو روسيا لأوكرانيا، انخفضت التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر بين الكتل بنحو 12 و 20% أكثر من التدفقات داخل الكتل على التوالي. كما أوضحت الدراسة أن حصة الصين في واردات الولايات المتحدة انخفضت بنحو 8 نقاط مئوية بين عامي 2017 و 2023 في أعقاب اشتعال التوترات التجارية. وخلال نفس الفترة، انخفضت حصة الولايات المتحدة في صادرات الصين بنحو 4 نقاط مئوية. ولكن لم يؤد التفتت إلى انهيار التجارة العالمية بشكل كبير، وذلك بسبب إعادة توجيه التجارة والاستثمار عبر دول خارجية تسمى الدول الرابطة أو الموصلة “Connectors Countries” مثل المكسيك وفيتنام، وهو ما يخفف من الآثار الاقتصادية للتفكك الاقتصادي بين الكتل المتنافسة.

2. الأدبيات التي تركز على العلاقة التجارية بين الولايات المتحدة والصين

استخدمت دراسة (Alfaro & Chor, 2023) بيانات على مستوى المنتج من قاعدة بيانات الأمم المتحدة للتجارة الإلكترونية UN Comtrade لإظهار أن حصة الصين من الواردات الأمريكية انخفضت بشكل كبير من عام 2017 إلى عام 2022، في حين زادت حصص دول مثل المكسيك وفيتنام، مع درجة عالية من الارتباط عبر خطوط المنتجات. في الوقت نفسه، انتعشت تجارة الصين والاستثمار الأجنبي المباشر مع المكسيك وفيتنام، مما يشير إلى أن الروابط بين الولايات المتحدة والصين ربما أصبحت ببساطة غير مباشرة. وقد توصلت دراسة (Freund *et al.*, 2024) إلى نتائج مماثلة فباستخدام بيانات الواردات الأمريكية التفصيلية المكونة من 10 أرقام بين عامي 2017 و 2022 توصلت الدراسة إلى أن الانفصال بين الولايات المتحدة والصين أصبح واقعاً، فقد انخفضت حصة الصين من واردات الولايات المتحدة من 22% إلى 16% نتيجة للرسوم الجمركية الأمريكية. ويتم استبدال الواردات الأمريكية من الصين بواردات من دول نامية كبيرة ذات ميزة نسبية واضحة في المنتج. في الصناعات الاستراتيجية، تميل البلدان التي تحل محل الصين إلى التكامل العميق في سلاسل التوريد الصينية، وتشهد نمواً أسرع في الواردات من الصين. بعبارة أخرى، لتحل محل الصين على جانب التصدير، يجب على البلدان تبني سلاسل التوريد الصينية.

كما توصلت دراسة (Dahlman & Lovely, 2023) لنتائج مشابهة حيث توضح الدراسة أنه على الرغم من الجهود التي تبذلها إدارة بايدن لتعزيز العلاقات مع شركائها في الإطار الاقتصادي لمنطقة المحيطين الهندي

والهادي (Indo-Pacific Economic Framework (IPEF وإبعادهم عن الصين فإن هذه البلدان تعتمد بشكل متزايد على العلاقات الاقتصادية مع الصين، ففي المتوسط تستورد بلدان IPEF 30% من وارداتها من الصين وتصدر ما يقرب من 20% من صادراتها إلى الصين عام 2021. بينما توصلت دراسة (Handley, Kamal, & Monarch, 2024) إلى أن واردات الولايات المتحدة من السلع الخاضعة للرسوم الجمركية انخفضت بشكل كبير خلال الحرب التجارية 2018-2019، ويرجع الانخفاض بشكل أساسي إلى خروج الشركات وتدمير العلاقات وانخفاض الدخل. وقد توصلت دراسة (Freund, et al., 2024) لنتيجة مماثلة.

3. الأدبيات التي قامت بتقدير خسائر الناتج الناتجة عن التفتت في المستقبل

هدفت دراسة (Cerdeiro et al., 2021) إلى قياس أثر الانفصال التكنولوجي - والذي عرفته بأنه التراجع عن التجارة في السلع والخدمات عالية التقنية مثل الإلكترونيات - على الناتج باستخدام نموذج توازن عام ديناميكي عالمي. وتركز الدراسة على ثلاث قنوات يتم من خلالها الانفصال، وهي الانخفاض في تدفقات التجارة عالية التقنية، والتأثيرات الناتجة عن سوء تخصيص القطاعي، بالإضافة للأثار الناتجة عن انخفاض المعرفة الأجنبية على إنتاجية العمالة. وتوصلت الدراسة إلى أن الانفصال التكنولوجي قد يؤدي إلى خسائر في حدود 5% من الناتج المحلي الإجمالي للعديد من البلدان وخاصة الصين، الولايات المتحدة، الاتحاد الأوروبي. كما قدرت دراسة لمنظمة التجارة العالمية (WTO, 2023) خسائر الناتج الحقيقي الناتجة عن انقسام العالم لكتلتين متنافستين بـ 8.75 % على مستوى العالم، وتتراوح بين 6.4% بالنسبة للدول المتقدمة و 10.1% للدول النامية، وأكثر من 11.3% للدول الأقل نمواً.

قامت دراسة (IMF, 2022) بافتراض انقطاع التجارة في القطاعات التي شهدت قيوداً مثل قطاع الطاقة والتكنولوجيا، تقدر الدراسة خسائر الناتج بالنسبة للعالم بـ 1.5%. وأكثر من 3% بالنسبة لآسيا والمحيط الهادي نظراً لدورها المهم في التصنيع والتجارة الدولية. وتركز هذه النتائج على تفتت التجارة فقط ولا تأخذ في الاعتبار قنوات الانفصال الأخرى. وتوصلت الدراسة إلى أن الصدمة النموذجية لعدم اليقين في السياسة التجارية، مثل تراكم التوترات بين الولايات المتحدة والصين في عام 2018، تقلل الاستثمار بنحو 3.5% بعد عامين. كما أنها تقلل الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 0.4% وترفع معدل البطالة بنسبة 1%.

كما قامت دراسة (Bolhuis, Chen, & Kett, 2023) بتقدير خسائر الناتج الناتجة عن التفتت الجغرافي الاقتصادي في إنتاج وتجارة السلع الأساسية (التعدين والمحاجر والزراعة) في 145 دولة و 24 قطاعاً للتصنيع والخدمات و 136 سلعة أساسية (54 سلعة تعدينية، 82 سلعة زراعية). في ظل سيناريوهان للتفتت، السيناريو الأول هو التفتت الخفيف "الانفصال الاستراتيجي" ويفترض أنه لا توجد تجارة بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي

وروسيا، ولا توجد تجارة بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والصين في السلعة عالية التقنية. ويفترض السيناريو الثاني وهو سيناريو التفتت الشديد "التفتت الجغرافي الاقتصادي" أنه لا توجد تجارة بين الكتلتين مع انضمام مجموعات الدول الأخرى إلى كتلتها حسب روابط التجارة مما يؤدي إلى انعدام التجارة بين الكتلتين. وتتراوح خسائر الناتج بين 0.3% إلى 2.3% في الأمد البعيد وذلك تبعاً لسيناريو الانفصال. ولكن التأثيرات غير متجانسة حسب مجموعة البلدان، فبالنسبة للبلدان منخفضة الدخل قد تستفيد في ظل سيناريو التفتت الخفيف بسبب تحويل التجارة، بينما تصل خسائرها إلى 4.3% في ظل سيناريو التفتت الشديد وذلك بسبب القيود على التجارة في السلع الزراعية. وبمقارنة التوازن الأساسي (الحوجز التجارية العالمية في عام 2019) بالاكتفاء الذاتي العالمي، نجد أن خسائر الناتج تزيد عن الضعف بالنسبة للدول المنخفضة الدخل، التي تعتمد بشكل كبير على التجارة في السلع الأساسية، بينما تزيد خسائر الرفاهية في الاقتصادات المتقدمة واقتصادات الأسواق الناشئة بنسبة 4 و 25 في المئة على التوالي.

استخدمت دراسة (Alvarez et al., 2023) بيانات الإنتاج والتجارة لعدد 48 سلعة من أهم السلع الأساسية في الطاقة والمعادن (وتم اختيارها لأنها تمثل نسبة كبيرة من التجارة الدولية أو تصنف على أنها سلع حيوية). واستخدمت نموذج تجاري للتوازن الجزئي لسلعة واحدة لفحص آثار التفتت على تدفقات التجارة والأسعار والإنتاج لكل سلعة. تم تقسيم بلدان العالم إلى كتلتين افتراضيتين وفقاً لتصويت الجمعية العامة للأمم المتحدة على حرب روسيا وأوكرانيا. توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج من أهمها، هناك تركيز جغرافي في إنتاج بعض السلع (على سبيل المثال تمثل أكبر ثلاث موردين للمعادن حوالي 75% من الإنتاج العالمي) لذلك يتم تداول السلع بشكل كبير، حيث يعتمد العديد من المستوردين على عدد قليل من الموردين. يؤدي التفتت إلى فروق أسعار وتقلبات أسعار كبيرة بين الكتل في أسعار السلع الأساسية. تعد بعض المعادن المهمة للتحويل الأخضر وبعض السلع الزراعية من بين الأكثر عرضة للخطر في حالة التفتت مما يعني تفاقم المخاطر التي تهدد تغير المناخ والأمن الغذائي.

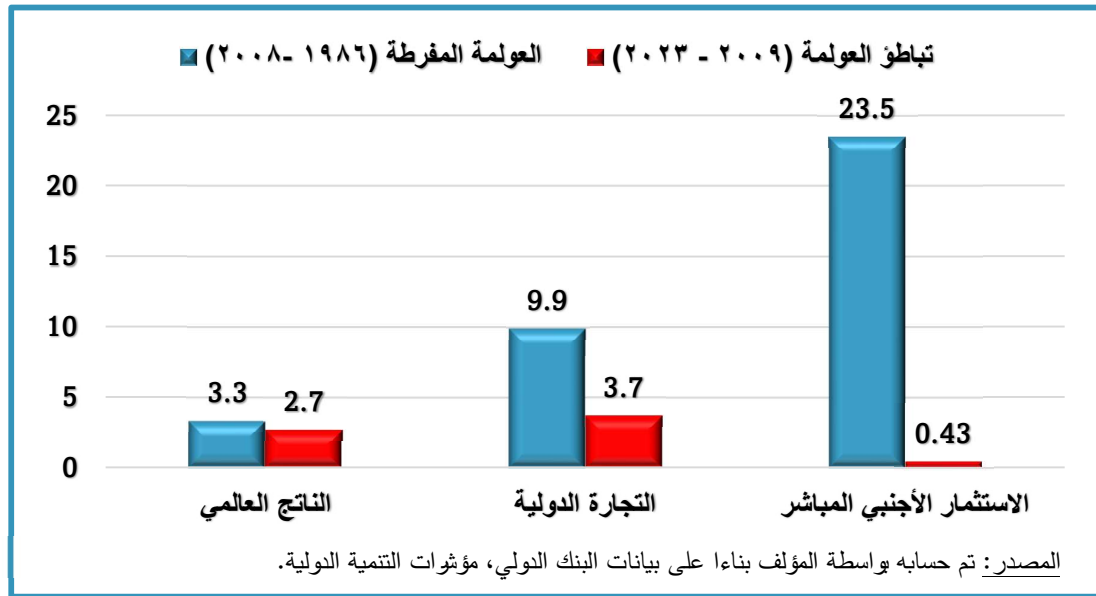
كما قامت دراسة (Goes & Bekkers, 2022) بتحليل أثر الصراعات الجيوسياسية على أنماط التجارة والنمو الاقتصادي والابتكار، وباستخدام نموذج توازن عام متعدد القطاعات والمناطق، وبافتراض انقسام الاقتصاد العالمي إلى كتلتين (شرقية وغربية) طبقاً لدرجة التشابه النافذلية في سياستها الخارجية، توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج من أهمها، يؤدي التفتت إلى انخفاض الكفاءة في انتشار المعرفة، وتصل خسائر الرفاهية الناتجة عن التفتت إلى 12% في بعض المناطق وتزداد في البلدان ذات الدخل المنخفض لأنها ستعاني من انخفاض انتشار التكنولوجيا، وبدون انتشار المعرفة سيكون حجم وتنوع خسائر الرفاهية أكبر بكثير، تبلغ تكاليف التفتت في قطاع المعدات الإلكترونية فقط ما بين 0.4% إلى 1.9% وهو القطاع الذي يحدث فيه التفكك بالفعل.

الآثار الاقتصادية للتفتت الجغرافي الاقتصادي على الاقتصاد العالمي

تتمثل أهم الآثار الاقتصادية للتفتت الجغرافي الاقتصادي فيما يلي:

1. تباطؤ النمو الاقتصادي العالمي

يؤدي التفتت الجغرافي الاقتصادي إلى انخفاض في تدفقات التجارة والاستثمار بين الدول، وبالتالي انخفاض معدلات النمو الاقتصادي نتيجة لان التجارة الدولية والاستثمار الأجنبي تعتبر من أهم محركات النمو الاقتصادي العالمي. ففي الفترة التي سبقت الأزمة المالية العالمية (1980 - 2008)، وهي الفترة التي يطلق عليها فترة العولمة المفرطة Hyper globalization بلغ متوسط معدل نمو التجارة الدولية، والاستثمار الأجنبي المباشر 9.9%، 23.5% على التوالي، ونتيجة لذلك بلغ متوسط معدل النمو الاقتصادي العالمي 3.3%. وعندما تباطأت معدل نمو التجارة الدولية والاستثمار الأجنبي المباشر إلى 3.7%، 0.43% على التوالي خلال الفترة التالية للأزمة المالية العالمية (2009 - 2023)، وهي الفترة التي تسمى بفترة تباطؤ العولمة،



شكل 4. متوسط معدل النمو في (الناتج العالمي - التجارة الدولية - الاستثمار الأجنبي المباشر) خلال الفترة (1980 - 2023)

Slowbalization انخفاض متوسط معدل النمو الاقتصادي العالمي إلى 2.7%. (انظر الشكل رقم 4) مما يظهر الارتباط بين تدفقات التجارة والاستثمار ونمو الاقتصاد العالمي.

2. ارتفاع معدلات التضخم

يؤدي التفتت الجغرافي الاقتصادي أيضا إلى ارتفاع معدلات التضخم نتيجة نقص الإمدادات والقيود المفروضة على التجارة. فقط ارتفع معدل التضخم العالمي من 1.9% عام 2020 إلى 3.5% عام 2021 ثم إلى 7.9% عام 2022 بسبب التوترات الجيوسياسية وانقطاع سلاسل الإمدادات نتيجة لأزمة كوفيد-19 والحرب

الروسية الأوكرانية كما يتضح من الشكل رقم (5). وقد أوضحت دراسة (Alvarez et al., 2023) أن انقسام العالم إلى كتلتين شرقية وغربية من شأنه أن يرفع أسعار السلع وخاصة السلع التي تتميز بالتركز الجغرافي في إنتاجها مثل الحبوب، والسلع المرتبطة بالتحويل الأخضر مثل الليثيوم والكوبالت.

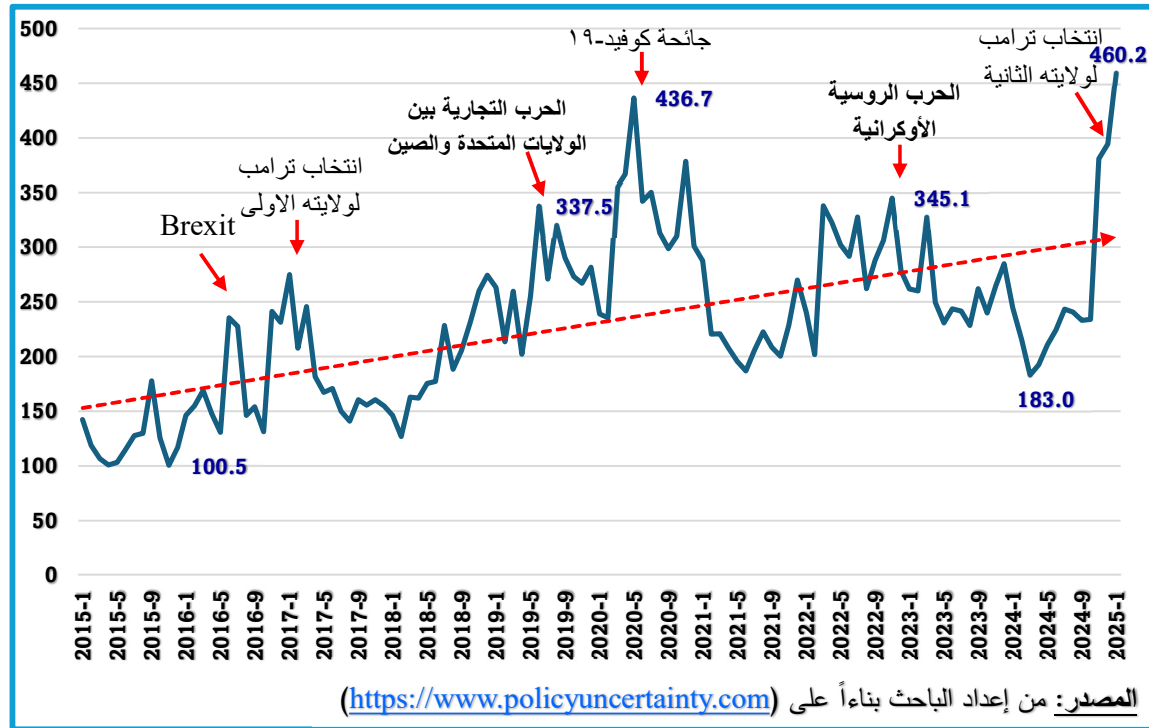
3. توسيع الفجوة بين الدول

يمكن للنفقت الجغرافي الاقتصادي أن يؤدي إلى زيادة الفجوات بين الدول نتيجة تقييد انتشار المعرفة والتكنولوجيا، كما يسهم في إعادة تشكيل سلاسل الإمداد العالمية وفقاً لمصالح القوى الكبرى، مما يهمل دور العديد من الاقتصادات النامية، فبدلاً من تحقيق التكامل الاقتصادي العالمي، تتجه الدول نحو التكتلات الإقليمية والسياسات الحمائية، الأمر الذي يقلل من فرص الدول الفقيرة في الوصول إلى الأسواق والتكنولوجيا ورأس المال. وبهذا تتسع الفجوة التنموية، ويصبح من الصعب على الدول النامية اللحاق بركب التقدم، خاصة في ظل تراجع الالتزام بالتعاون الدولي وتزايد النزعات الجيوسياسية. (UN trade and development, 2025)

4. زيادة حالة عدم اليقين

تسود بيئة الاقتصاد الكلي العالمي حالة من عدم اليقين منذ عام 2016 بعد خروج المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي وانتخاب ترامب لولايته الأولى، ومروراً بجائحة كوفيد-19 وحروب روسيا وأوكرانيا في فبراير 2022، ثم زيادته مرة أخرى مع إعادة انتخاب ترامب لولايته الثانية في نوفمبر 2024 كما يتضح من الشكل رقم (6). وترتبط حالة عدم اليقين بزيادة التوترات الجيوسياسية والتجارية والاتجاه للنفقت الجغرافي الاقتصادي، كما تؤثر زيادة حالة عدم اليقين بالسلب على النمو الاقتصادي، حيث يمكن أن تؤدي إلى تأخير قرارات الاستهلاك والاستثمار في القطاع الخاص، وبالتالي تباطؤ النشاط الاقتصادي (IMF, 2024). كما يؤدي ارتفاع حالة عدم اليقين إلى ارتفاع تكلفة التمويل وتقويض الاستقرار المالي (Davis, 2016). ويؤكد صندوق النقد الدولي أن الصدمة النموذجية لعدم اليقين في السياسة التجارية، مثل تراكم التوترات بين الولايات المتحدة والصين في عام

2018، تقلل الاستثمار بنحو 3.5% بعد عامين. كما أنها تقلل الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 0.4% وترفع معدل البطالة بنسبة 1%. ومع ذلك، ليس الجميع عرضة للخطر على قدم المساواة (IMF, 2022).



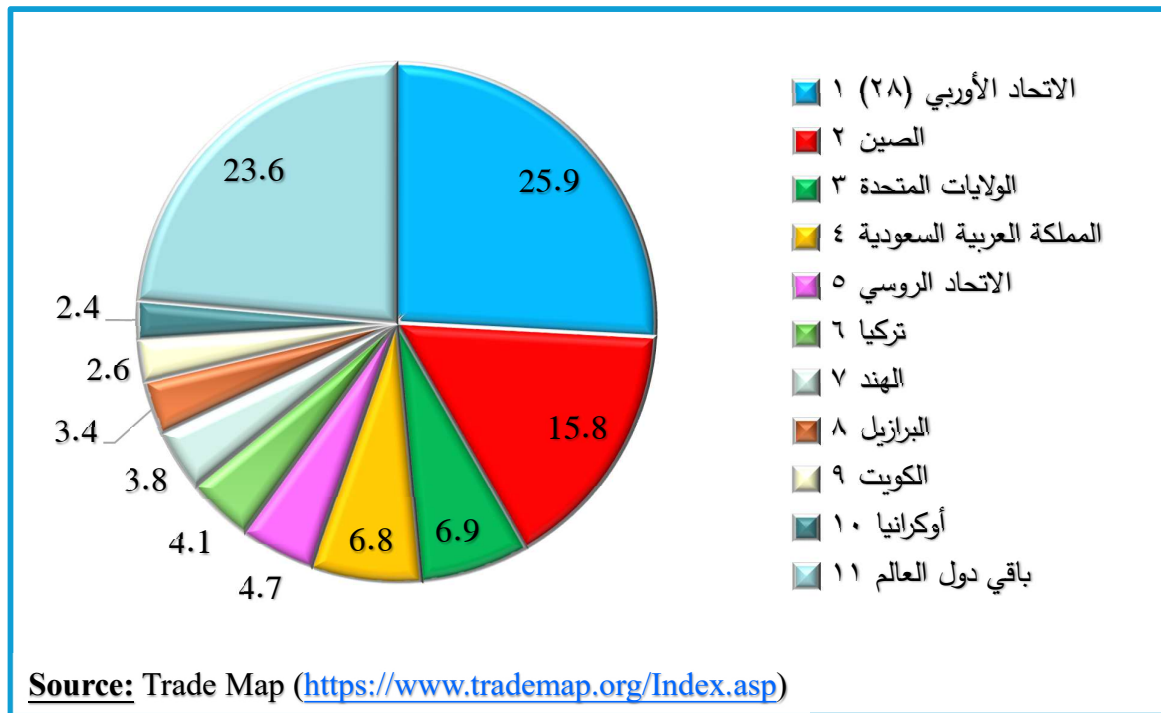
شكل 5. مؤشر عدم اليقين الشهري العالمي في السياسة الاقتصادية خلال الفترة (يناير 2015 – يناير 2025)

مصر والتفتت الجغرافي الاقتصادي

يشكل التفتت الجغرافي الاقتصادي تحدياً بالغ الأهمية بالنسبة لمصر في ظل سعيها للحفاظ على علاقات متوازنة مع الكتل المتنافسة (الكتلة الغربية بقيادة الولايات المتحدة والكتلة الشرقية بقيادة الصين). إذا يؤدي تصاعد التنافس الجيوسياسي بين هذه الكتل إلى تزايد الضغوط على الدول النامية لاختيار تحالفات اقتصادية وسياسية واضحة، مما يهدد بفقدان فرص التمويل والاستثمار والتكنولوجيا في حال الانحياز لطرف دون آخر، ومن ثم تصبح مرونة السياسة الخارجية والاقتصادية أداة حاسمة لمصر لتقادي تداعيات هذا التفتت الجغرافي الاقتصادي المتزايد. ومن ثم سوف نتناول في هذه الجزئية من البحث علاقات مصر التجارية والاستثمارية مع الكتلتين للتعرف على التوزيع الجغرافي لواردات مصر وصادراتها، وكذلك مصادر تدفق الاستثمار الأجنبي لمصر للوقوف على الأهمية النسبية لكل كتلة في علاقة مصر الاقتصادية الخارجية.

1. الأهمية النسبية لموردي مصر

يتضح من الشكل البياني رقم (7) أن مصر تستورد ما يقرب من ثلث (32.8%) وارداتها من الكتلة الغربية (الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة)، وما يزيد عن خمس (20.5%) وارداتها من الكتلة الشرقية (الصين وروسيا)، ومن ثم فإن مصر ترتبط بعلاقات تجارية م همة مع الكتلتين، وليس من مصلحة مصر الانحياز لإحدى الكتلتين وإنما الحفاظ على علاقات متوازنة مع الكتلتين (مسك العصا من المنتصف)، ولعب دور المحاييد حتى يمكن تجنب الآثار السلبية للتوترات الجيوسياسية بين الكتلتين ومحاولة الاستفادة من الفرص التي تتيحها، ومن ثم لعب دور الدولة الموصلة الذي تحدثت عنه الأدبيات. وهو ما فعلته مصر بالفعل من خلال التعبير عن الحرب الروسية الأوكرانية وذلك بتسميته دبلوماسياً بـ "الأزمة الروسية الأوكرانية" وليس "الغزو الروسي لأوكرانيا" كما يسميه الغرب.

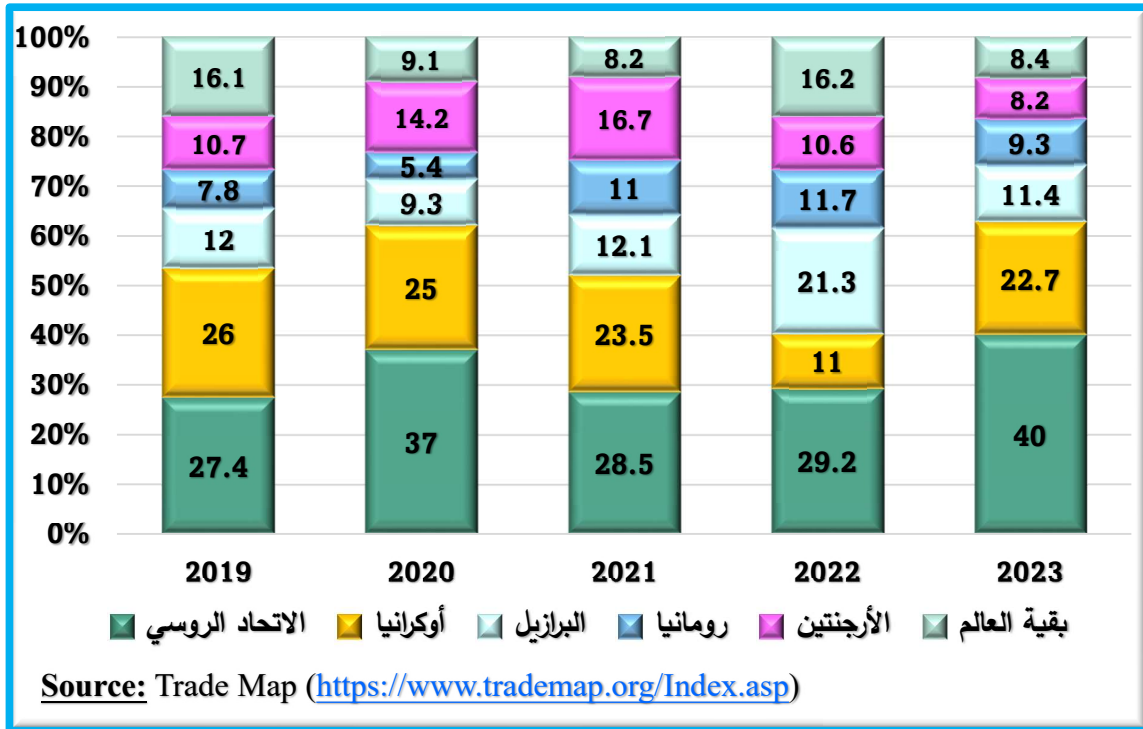


شكل 6. الحصص النسبية لموردي مصر متوسط الفترة (2019 - 2023)

2. الأهمية النسبية لموردي الحبوب لمصر

تشكل واردات الحبوب حوالي 8% من واردات مصر، ويمثل القمح والذرة نحو 98% من واردات الحبوب، ويمثلان أهمية كبيرة بالنسبة للأمن الغذائي المصري. ويتضح من الشكل رقم (8) أن الاتحاد الروسي وأوكرانيا تمثل أكثر من نصف واردات مصر من الحبوب، يليها البرازيل ورومانيا ثم الأرجنتين. ويمثل هؤلاء الموردين الخمسة أكثر من 90% من واردتنا من الحبوب. ومن ثم يعتبر الحفاظ على العلاقات الدبلوماسية المصرية الروسية

أمر بالغ الأهمية بالنسبة لمصر وكذلك مع أوكرانيا، ويلاحظ أن مصر تأثرت كثير بسبب الحرب الروسية الأوكرانية في عام 2022، من خلال نقص التوريد وارتفاع الأسعار بسبب الحرب.



شكل 7. الحصة النسبية لموردي الحبوب لمصر خلال الفترة (2019 - 2023)

3. زيادة تكلفة استيراد الحبوب بسبب الأزمة الروسية الأوكرانية

أدت الحرب الروسية الأوكرانية إلى اضطرابات حادة في سلاسل الإمداد العالمية للسلع الزراعية، خاصة الحبوب مثل القمح والذرة، الأمر الذي انعكس بشكل مباشر على مصر، باعتبارها واحدة من أكبر مستوردي القمح عالمياً. وقد ساهم ذلك في ارتفاع أسعار الحبوب عالمياً نتيجة القيود المفروضة على التصدير وتزايد المخاطر الجيوسياسية. ففي عام 2022 بلغ متوسط سعر طن القمح المستورد 331 دولار مقارنة 263 دولار كمتوسط للسنوات (2019 - 2021)، وهو ما يبلغ نحو 68 دولار زيادة في الطن الواحد، وهو ما يكلف مصر حوالي 850 مليون دولار (68 * 12.5 متوسط الاستيراد خلال السنوات الخمس). كما زاد متوسط سعر استيراد طن الذرة أيضاً من حوالي 230 \$ كمتوسط خلال الفترة (2019 - 2021) إلى 484 \$ في عام 2022 بمقدار 254 \$ أي أكثر من الضعف كما يتضح من الجدول رقم (2)، وهو ما كلف الخزينة المصرية ما يقرب 1.6 مليار دولار (6.3 مليون طن * 254 \$) عام 2022 وحده زيادة عن المتوسط. باختصار فقد كلفت الحرب الروسية الأوكرانية الخزينة المصرية ما يقرب من 2.5 مليار دولار بسبب ارتفاع أسعار الحبوب.

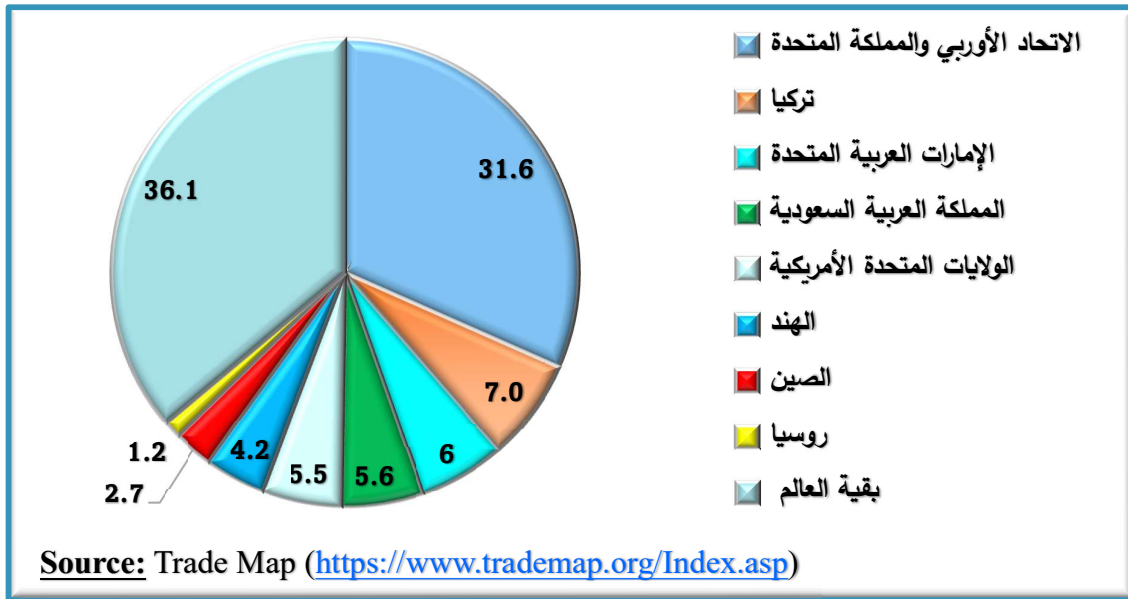
جدول 2. واردات مصر من القمح والذرة خلال الفترة (2019 - 2023)

2023	2022	2021	2020	2019	
3773	4271	3496	3216	2976	واردات القمح (مليون دولار)
12.8	12.9	12	12.2	12.7	كمية القمح المستوردة (مليون طن)
295	331	291	264	234	متوسط سعر الطن القمح (دولار)
2456	3051	2845	2007	1985	واردات الذرة (مليون دولار)
7.9	6.3	9.7	9.7	10.5	كمية الذرة المستوردة (مليون طن)
311	484	293	207	189	متوسط سعر طن الذرة بالدولار

المصدر: قيمة الواردات من خريطة التجارة العالمية (Trade Map (<https://www.trademap.org/Index.asp>))، أما الكميات فقد تم الحصول عليها من مجلس الحبوب العالمي)

4. الأهمية النسبية لأسواق الصادرات المصرية خلال الفترة (2019 - 2023)

يعكس التوزيع الجغرافي للصادرات المصرية تركيزاً واضحاً نحو الأسواق الغربية، وهو ما يظهر جلياً في متوسط الفترة (2019 - 2023)، كما يتضح من الشكل رقم (9)، حيث استحوذ الاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة والولايات المتحدة معاً على نحو أكثر من 37% من سوق الصادرات المصرية. ويعكس هذا التركيز الاعتماد الكبير على الكتلة الغربية كسوق رئيسية للمنتجات المصرية مدفوعاً باتفاقيات الشراكة الاقتصادية، وقرب الأسواق الأوروبية جغرافياً، وتنوع الطلب في تلك الدول. في المقابل لاتزال مساهمة الكتلة الشرقية محدودة، حيث لا تتجاوز حصة



شكل 8. الأهمية النسبية لأسواق الصادرات المصرية متوسط الفترة (2019 - 2023)

الصين وروسيا معاً 4% من سوق الصادرات المصرية، مما يشير إلى وجوة بين الشراكات السياسية والواقع التجاري في العلاقات مع هذه الدول.

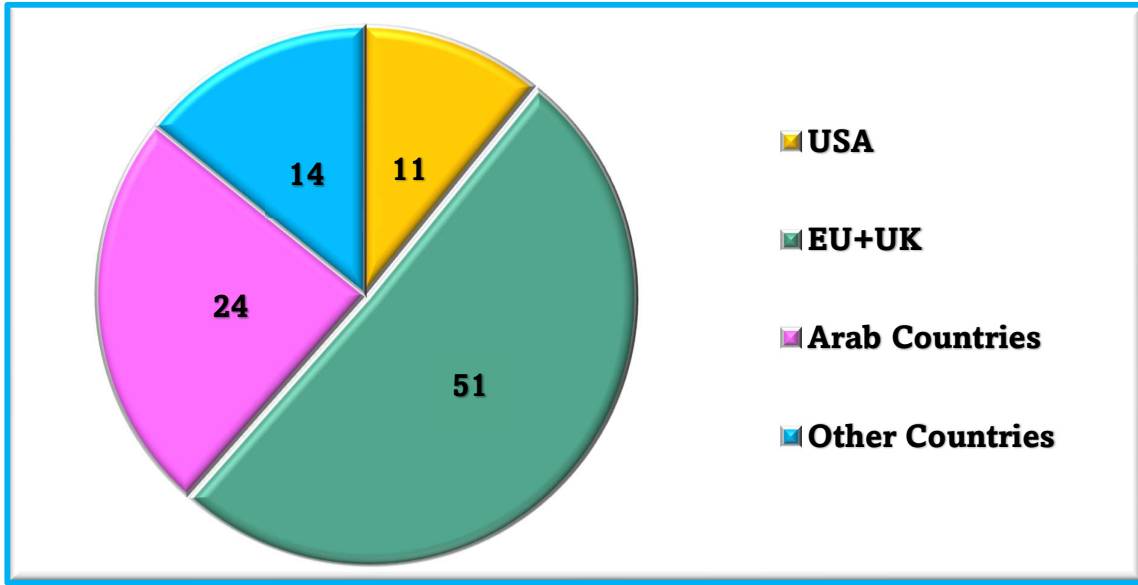
أما الدول العربية، وخاصة الإمارات والسعودية، فتعد من الأسواق الإقليمية الحيوية للصادرات المصرية بنسبة تبلغ 11.6% خلال الفترة (2019 – 2023)، مدعوماً بالعلاقات الاقتصادية المتشابكة وحركة التجارة والاستثمار البينية. ويمثل هذا التوزيع الجغرافي للصادرات مؤشراً مهماً على طبيعة الانكشاف التجاري الاقتصادي المصري، كما يسلط الضوء على أهمية تنويع الأسواق التصديرية، وتعزيز النفاذ إلى الأسواق غير التقليدية، لاسيما في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية، لمواجهة تقلب الطلب الخارجي وتقليل التبعية الاقتصادية لكتلة جغرافية واحدة، خصوصاً في ظل التحديات التي يفرضها التفتت الجغرافي الاقتصادي عالمياً.

5. التفتت الجغرافي الاقتصادي والاستثمار الأجنبي المباشر الوافد لمصر

تعكس خريطة الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد إلى مصر تنوعاً جغرافياً يعكس طبيعة العلاقات الاقتصادية متعددة الأقطاب التي تربط مصر بالعالم الخارجي. ويأتي الاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة في مقدمة المستثمرين في مصر بنسبة تبلغ 51% خلال الفترة (2017 – 2023) كما يتضح من الشكل البياني رقم (10) من إجمالي التدفقات، وهو ما يشير إلى قوة الروابط الاقتصادية التقليدية بين مصر والدول الأوروبية، خصوصاً في قطاعات الطاقة، والصناعة، والبنية التحتية. وتعد هذه النسبة مؤشراً على استمرار مصر كوجهة جاذبة لرأس المال الأجنبي في محيط إقليمي مضطرب. تأتي الدول العربية في المركز الثاني كأهم مصدر للاستثمار الأجنبي المباشر الوافد إلى مصر بحوالي 24% من إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وهو ما يعكس متانة الروابط المالية والاستراتيجية، لاسيما من دول الخليج، في ظل اهتمام متزايد بالاستثمار في العقارات والخدمات المالية. وفي النصف الأول من عام 2024 شكلت الإمارات العربية المتحدة أكبر مصدر لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد بسبب صفقة رأس الحكمة التي بلغت 35 مليار دولار.

ثم تأتي الولايات المتحدة في المركز الثالث بعد الدول العربية بحوالي 11%، مما يعكس وزناً اقتصادياً معتبراً وإن كان أقل مقارنة بالشركاء الأوروبيين والعرب. ثم أخيراً تأتي بقية دول العالم بما فيها الصين وروسيا بنسبة 14%. ولكن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من الصين وروسيا لم تمثل سوى 3% (الصين 2.5%، وروسيا 0.5%) في المتوسط خلال نفس الفترة (2017 – 2023) كما يتضح من الشكل رقم (10) وهي متضمنة في الدول الأخرى. ومن ثم توضح تلك الأرقام أهمية الكتلة الغربية (الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة كأهم مصدر للاستثمار الأجنبي المباشر في مصر، مقارنة بالكتلة الشرقية التي تتضاءل أهميتها بالنسبة للاستثمار الأجنبي المباشر).

ومن ثم تعكس هذه التوزيعات أهمية العمل على موازنة العلاقات الاستثمارية لتعزيز الاستقرار الاقتصادي وزيادة القدرة التفاوضية لمصر في سياق دولي يشهد تصاعداً في التفتت الجغرافي الاقتصادي.



شكل 9. حصص القوى الاقتصادية الكوى من الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد لمصر متوسط الفترة (2017 - 2023)

النتائج والتوصيات

يمكن عرض نتائج البحث وتوصياته كالتالي:

1. النتائج

توصل البحث للنتائج التالية:

1.1 النتائج العامة على المستوى العالمي

1.1.1 أصبح التفتت الجغرافي الاقتصادي واقع عالمي: حيث تظهر البيانات تركيز التدفقات الاقتصادية (التجارة،

الاستثمار، والتكنولوجيا) بين كتل متوافقة جيوسياسياً، وانخفاضها مع الكتل غير المتوافقة.

2.1.1 السبب الرئيسي للتفتت: يعد التنافس الاستراتيجي بين الولايات المتحدة والصين هو المحرك الرئيسي لهذه

الظاهرة، وخاصة في مجال التكنولوجيا والتجارة.

3.1.1 للتفتت الجغرافي الاقتصادي تكلفة اقتصادية كبيرة للاقتصاد العالمي: حيث تشير بعض السيناريوهات إلى

خسائر في الناتج قد تصل إلى 12% من الناتج العالمي، مع تضرر الدول النامية أكبر من الدول المتقدمة.

4.1.1 الآثار الاقتصادية للتفتت الجغرافي الاقتصادي: تتمثل أهم الآثار الاقتصادية للتفتت في انخفاض النمو الاقتصادي العالمي وارتفاع معدلات التضخم وتوسيف الفجوة بين الدول المتقدمة والدول النامية وزيادة حالة عدم اليقين في السياسات الاقتصادية.

2.1 النتائج الخاصة بمصر

1.2.1 تعرض مصر لمخاطر مرتفعة: نتيجة للتفتت بسبب اعتمادها الكبير على الواردات، وخاصة الحبوب، وارتباطها بالاقتصاد العالمي عبر التجارة والاستثمار.

2.2.1 تعرض لمصر لانكشاف اقتصادي مزدوج على الكتلتين: حيث تستورد مصر نحو ثلث وارداتها من الكتلة الغربية، وأكثر من خمس وارداتها من الكتلة الشرقية، مما يجعلها في وضع حرج بين القوتين.

1.2.3 دفعت مصر تكلفة اقتصادية مباشرة نتيجة للأزمات الجيوسياسية: حيث دفعت مصر تكلفة مالية مباشرة نتيجة الحرب الروسية الأوكرانية، حيث زادت تكلفة استيراد القمح والذرة بحوالي 2.5 مليار دولار في عام 2022 وحده.

1.2.4 هناك عدم توازن في العلاقات التجارية والاستثمارية: الاعتماد الكبير على أوروبا وأمريكا كمصدر للاستثمار (أكثر من 60%)، مقابل مساهمة ضئيلة من الصين وروسيا، مما يشير إلى هشاشة هيكل العلاقات الاستثمارية في ظل التغيرات الجيوسياسية.

1.2.5 محدودية النفاذ إلى الأسواق الجديدة: تتركز الصادرات المصرية في الكتلة الغربية (أكثر من 37%)، بينما لا تتجاوز حصة الكتلة الشرقية (الصين وروسيا) من الصادرات 4%، مما يحد من فرص التنويع.

2. التوصيات

يقدم البحث التوصيات التالية:

1.2 التوصيات على المستوى الدولي

1.1.2 تعزيز التعاون متعدد الأطراف: وخاصة في المجالات ذات الاهتمام المشترك مثل تغير المناخ والأمن الغذائي ومواجهة الجوائح والأوبئة: يمثل التعاون متعدد الأطراف عاملاً أساسياً في منع التشتت، ومواصلة النمو والاستقرار الاقتصادي، والتصدي للتغير المناخي. وينبغي أن تتسم السياسات التجارية بالوضوح والشفافية لتثبيت التوقعات، وتقليل تشوهات الاستثمار، والحد من التقلبات في الأسواق، بما فيها أسواق السلع الأولية الزراعية والمعادن الحيوية.

1.2. إعادة بناء الثقة في النظام الاقتصادي العالمي: ويمكن ذلك من خلال تحسين حوكمة المؤسسات العالمية وعلى رأسها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للتأكد من تعبيرها عن ديناميكيات الاقتصاد العالمي المتغيرة، يجب أن يتكيف النظام المتعدد الأطراف والقائم على القواعد مع الاقتصاد العالمي المتغير وأن يعكس الحقائق الجديدة والتي من أهمها، الطبيعة المتغيرة للتجارة، والعالم متعدد الأقطاب.

3.1.2 تعزيز النظام التجاري متعدد الأطراف: ويمكن تحقيق ذلك من خلال تعزيز قواعد التجارة متعددة الأطراف في المجالات الخلاقية والتي من أهمها:

1.3.1.2 الممارسات المشوهة للتجارة مثل الإعانات الصناعية وحواجز الوصول للأسواق.

2/3/1/2 الاستخدام المتزايد للسياسات التجارية لأهداف غير تجارية مثل اعتبارات الأمن القومي والعمالة وتغير المناخ.

3.3.1.2 نظام تسوية المنازعات في منظمة التجارة العالمية.

4.1.2 تعزيز مرونة سلاسل التوريد: يجب على الاقتصادات المختلفة تنويع تجارتها الخارجية وعدم تركيز تجارتها مع كتلة معينة حتى لا تكون عرضة للتداعيات السلبية للتوترات الجيوسياسية بين الدول، وبالتالي انقطاع سلاسل التوريد.

2/2 التوصيات على مستوى السياسات الوطنية في مصر

2.2.1 تنويع الشركاء التجاريين والاستثماريين: من خلال تجنب الاعتماد المفرط على كتلة اقتصادية واحدة، وتنويع مصادر الاستيراد، لاسيما في السلع الاستراتيجية مثل الحبوب، وكذلك فتح أسواق جديدة للصادرات المصرية خاصة في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية.

2.2.2- تعزيز مرونة الاقتصاد الوطني: من خلال دعم الإنتاج الزراعي والصناعي لرفع نسب الاكتفاء الذاتي، وتقليل الانكشاف الخارجي، وتبني سياسات صناعية ذكية تشجع على التوطن التكنولوجي وجذب الاستثمارات النوعية.

2.2.3 التحول إلى نموذج الدولة الموصلة "Connector Country" من خلال الاستفادة من موقع مصر الجغرافي والسياسي في لعب دور الوسيط بين الكتل الاقتصادية المتنافسة، بدلاً من الانحياز لأي طرف، وكذلك تطوير البنية التحتية والمناطق اللوجستية لزيادة جاذبية مصر كمركز إنتاج وإعادة تصدير بين الشرق والغرب.

4.2.2 إعادة هيكلة خريطة الاستثمار الأجنبي المباشر: من خلال صياغة استراتيجية وطنية لجذب استثمارات من كتل متنوعة، مع التركيز على التكنولوجيا والصناعة الخضراء، لتعزيز قدرة الاقتصاد المصري على التكيف مع التحولات العالمية.

2.2.5 متابعة مستمرة للتغيرات الجيوسياسية: من خلال إنشاء مرصد وطني أو وحدة بحثية تتابع التغيرات الجيوسياسية وانعكاساتها الاقتصادية على مصر، لتغذية عملية اتخاذ القرار الاقتصادي.

Reference

- Atlantic Council. (2024, December 19). By the numbers: The global economy in 2024. *GeoEconomics Center experts*. Retrieved from <https://www.atlanticcouncil.org/blogs/new-atlanticist/by-the-numbers-the-global-economy-in-2024/>
- Aiyar, S., & Ohnsorge, F. L. (2024, August 21). Geoeconomic Fragmentation and "Connector" Countries. *MPRA Paper 121726, University Library of Munich, Germany*. Retrieved from <https://mpra.ub.uni-muenchen.de/121726/>
- Aiyar, S., Chen, J., Ebeke, C., Garcia-Saltos, R., Gudmundsson, T., Ilyina, A., . . . Pedro Trevino, J. (2023). *Geoeconomic Fragmentation and the Future of Multilateralism*. Research Department and Strategy, Policy, & Review Departmen. IMF. Retrieved from <https://www.imf.org/en/Publications/Staff-Discussion-Notes/Issues/2023/01/11/Geo-Economic-Fragmentation-and-the-Future-of-Multilateralism-527266>
- Aiyar, S., Davide, M., & Andrea F, P. (2024, June). Investing in friends: The role of geopolitical alignment in FDI flows. *European Journal of Political Economy*, 83. doi: <https://doi.org/10.1016/j.ejpoleco.2024.102508>
- Akdağ, Z. (2024). China's Assertive Foreign Policy and Global Visions Under Xi Jinping. *Journal of Academic Inquiries*, 19(1). doi: <https://doi.org/10.17550/akademikincelemeler.1423366>
- Alden, E. (2024, December 11). The Future of Trade in an Era of Disruption. *Council on Foreign Relations (Edward Alden's speech on October 28, 2024, at the Yeutter Institute for International Trade and Finance at the University of Nebraska provides parameters and principles for future trade policy.)*. Retrieved from <https://www.cfr.org/article/future-trade-era-disruption>
- Alfaro, L., & Chor, D. (2023, September). Global Supply Chains: The Looming "Great Reallocation". National Bureau of Economic Research (*Working Paper 31661*). Retrieved from <https://www.nber.org/papers/w31661>
- Alvarez, J. A., Andaloussi, M., Maggi, C., Sollaci, A., Stuermer, M., & Topalova, P. (2023, October). Geoeconomic Fragmentation and Commodity Markets. *IMF (Working Paper No. 2023/201)*. Retrieved from <https://www.imf.org/en/Publications/WP/Issues/2023/09/28/Geoeconomic-Fragmentation-and-Commodity-Markets-539614>
- Baraldi, E., Ciabuschi, F., Fratocchi, L., Pedroletti, D., & Picciotti, A. (2024, September). The roles of key suppliers in network formation when reshoring. *Journal of Business & Industrial Marketing*. doi: <https://doi.org/10.1108/JBIM-02-2023-0101>
- Blanga-Gubbay, M., & Stela, R. (2023). Is the global economy fragmenting? *WTO (Staff Working Paper No. ERSD-2023-10)*. Retrieved from <https://www.econstor.eu/handle/10419/280428>
- Bolhuis, M. A., Chen, J., & Kett, B. (2023, March). Fragmentation in Global Trade: Accounting for Commodities. *IMF (Working Paper No. 2023/073)*. Retrieved from <https://www.imf.org/en/Publications/WP/Issues/2023/03/24/Fragmentation-in-Global-Trade-Accounting-for-Commodities-531327>
- Caldara, D., & Iacoviello, M. (2022, April). Measuring Geopolitical Risk. *American Economic Review*, 112(4), 1194-1225. Retrieved from https://www.matteoiacoviello.com/gpr_files/GPR_PAPER.pdf

- Cerdeiro, D. A., Mano, R., Eugster, J., Muir, D., & Peiris, S. (2021, March). Sizing Up the Effects of Technological Decoupling. *IMF (Working Paper No. 2021/069)*. Retrieved from <https://www.imf.org/en/Publications/WP/Issues/2021/03/12/Sizing-Up-the-Effects-of-Technological-Decoupling-50125>
- Dahlman, A., & Lovely, M. (2023, September 6). US-led effort to diversify Indo-Pacific supply chains away from China runs counter to trends. *The Peterson Institute for International Economics (PIIE)*. Retrieved from <https://www.piie.com/blogs/realtime-economics/us-led-effort-diversify-indo-pacific-supply-chains-away-china-runs-counter>
- Davis, S. J. (2016, October). An Index of Global Economic Policy Uncertainty. *National Bureau of Economic Research (NBER Working Papers 22740)*. Retrieved from <https://www.nber.org/papers/w22740>
- Felbermayr, G., Mahlkow, H., & Sandkamp, A. (2023, January). Cutting through the value chain: the long-run effects of decoupling the East from the West. *Empirica*, 50, 75-108. doi: <https://doi.org/10.1007/s10663-022-09561-w>
- Freund, C., Mattoo, A., Mulabdic, A., & Ruta, M. (2024, November). Is US trade policy reshaping global supply chains? *Journal of International Economics*, 152. doi: <https://doi.org/10.1016/j.jinteco.2024.104011>
- Garg, S., & Sushil, S. (2024, November). Deglobalization: a systematic enquiry using 5 Ws and 1 H framework. *Benchmarking: An International Journal*, 31(10), 3833-3859. doi: <https://doi.org/10.1108/BIJ-06-2023-0374>
- Goes, C., & Bekkers, E. (2022, June). The Impact of Geopolitical Conflicts on Trade, Growth, and Innovation. *World Trade Organization (Economic Research and Statistics Division: Staff Working Paper ERSD-2022-09)*. Retrieved from https://www.wto.org/english/res_e/reser_e/ersd202209_e.htm
- Gopinath, G. (2024, May 7). Geopolitics and its Impact on Global Trade and the Dollar. *Stanford Institute for Economic Policy Research (Series on the Future of the International Monetary System)*. Retrieved from <https://www.imf.org/en/News/Articles/2024/05/07/sp-geopolitics-impact-global-trade-and-dollar-gita-gopinath>
- Gopinath, G., Gourinchas, P.-O., Presbitero, A., & Topalova, P. (2024, April). Changing Global Linkages: A New Cold War? *IMF (Working Paper No. 2024/076)*. Retrieved from <https://doi.org/10.5089/9798400272745.001>
- Gorynia, M., Nowak, J., Trąpczyński, P., & Wolniak, R. (2022). Globalization in a COVID-19 Afflicted World. In *International Business in Times of Crisis: Tribute Volume to Geoffrey Jones (Progress in International Business Research)* (Vol. 16). Emerald Publishing Limited. doi: <https://doi.org/10.1108/S1745-886220220000016019>
- Handley, K., Kamal, F., & Monarch, R. (2024, November). Supply chain adjustments to tariff shocks: Evidence from firm trade linkages in the 2018-2019 U.S. trade war. *Economics Letters*, 244. doi: <https://doi.org/10.1016/j.econlet.2024.112009>
- IMF. (2022, October). Asia and the Growing Risk of Geoeconomic Fragmentation. *IMF (Regional Economic Outlook for Asia and Pacific: Chapter 3)*. Retrieved from <https://www.imf.org/en/Publications/REO/APAC/Issues/2022/10/13/regional-economic-outlook-for-asia-and-pacific-october-2022>

- IMF. (2024, October). Steadying the Course: Uncertainty, Artificial Intelligence, and Financial Stability. *IMF (Global Financial Stability Report)*. Retrieved from <https://www.imf.org/en/Publications/GFSR/Issues/2024/10/22/global-financial-stability-report-october-2024>
- Mariotti, S. (2024, October). "Win-lose" globalization and the weaponization of economic policies by nation-states. *Critical Perspectives on International Business*, 20(5), 638-659. doi: <https://doi.org/10.1108/cpoib-09-2023-0089>
- Norring, A. (2024). Geoeconomic fragmentation, globalization, and multilateralism. *BoF Economics Review*, No. 2/2024 Bank of Finland, Helsinki. Retrieved from <https://www.econstor.eu/handle/10419/289479>
- OECD. (2025). *Keys to resilient supply chain*. OECD policy toolkit: Increasing supply chain resilience. Retrieved from <https://www.oecd.org/en/topics/resilient-supply-chains.html>
- Ping Li, P. (2021). The New Challenges in the Emerging Context of Global Decoupling. In *Globalization, Political Economy, Business and Society in Pandemic Times (International Business and Management)* (Vol. 36, pp. 221-235). Emerald Publishing Limited. doi: <https://doi.org/10.1108/S1876-066X20220000036019>
- Rodrik, D. (2018, July). Straight Talk on Trade: Ideas for a Sane World Economy. *PANOECONOMICUS*, 65(4), 509-518. Retrieved from <https://scispace.com/pdf/straight-talk-on-trade-ideas-for-a-sane-world-economy-by-1sdtb0qoi.pdf>
- UN trade and development. (2025, March 14). *Global trade in 2025: Resilience under pressure*. Retrieved from <https://unctad.org/news/global-trade-2025-resilience-under-pressure>
- UNCTAD. (2023). *The Trade and Development Report 2023: Growth, Debt and Climate – Realigning*. Retrieved from https://unctad.org/system/files/official-document/tdr2023overview_en.pdf
- Vargas-Hernández, J. G. (2022). Nationalism and Populism as the Driving Forces of Economic Deglobalization, Regionalism, and Localism Processes. In R. Chandra Das (Ed.), *Globalization, Income Distribution and Sustainable Development* (pp. 183-194). Emerald Publishing Limited. doi: <https://doi.org/10.1108/978-1-80117-870-920221026>
- Vargas-Hernández, J. G., & Vargas-González, O. (2024). Global Supply, Production and Value Chains. In *International Trade, Economic Crisis and the Sustainable Development Goals* (pp. 277-297). Emerald Publishing Limited. doi: <https://doi.org/10.1108/978-1-83753-586-620241019>
- Woods, N. (2021). The End of Multilateralism. In N. Woods, & N. K. Helen Wallace (Ed.), *Europe's Transformations: Essays in Honour of Loukas Tsoukalis* (pp. 181-194). Oxford University Press. Retrieved from https://www.bsg.ox.ac.uk/sites/default/files/inline-files/Wallace_9780192895820_12%20Woods%5B34%5D.pdf
- World Bank. (2025, January). *Global Economic Prospects: Emerging and Developing Economies in the 21st Century*. Retrieved from <https://www.worldbank.org/en/publication/global-economic-prospects>
- WTO. (2023). One year of war in Ukraine: Assessing the impact on global trade and development. *p* https://www.wto.org/english/res_e/publications_e/oneyukr_e.htm

Abstract

In recent years, the global economy has witnessed a significant shift marked by the growing phenomenon of Geo-economic Fragmentation (GEF) - a politically driven retreat from globalization and economic integration. This shift fueled by intensifying strategic rivalry between major powers, particularly the United States and China, has reshaped pattern of international economic exchange across multiple dimensions, including trade, foreign direct investment (FDI), global value chains, and multilateral governance structures. This study seeks to provide a comprehensive analysis of Geo-economic Fragmentation by examining its conceptual foundations, underlying structural and political drivers, transmission mechanisms, and its far-reaching economic implication. A particular emphasis is placed on Egypt as a case study, given its high degree of exposure to global economic dynamics and reliance on external trade and investment flows. The research adopts a mixed methodological approach, combining qualitative analysis of the relevant literature with quantitative assessment of Egypt's trade composition and FDI inflows during the period 2016-2024. The findings reveal that GEF poses substantial risks to developing economies, especially those heavily integrated into global markets. In Egypt's case, the country has already borne significant economic costs - particularly the form of higher import bills and increased inflation - as a result of recent geopolitical shocks such as the Russia-Ukraine war. Moreover, the concentration of Egypt's trade and investment ties within specific geopolitical blocs exacerbates its vulnerability. The study concludes by recommending a set of policy actions aimed at enhancing economic resilience: diversifying external partnership, promoting local production, strengthening food and energy security, and adopting a neutral yet strategic foreign policy that positions Egypt as a "connector country" amid rising global polarization.

Keywords: Geo-economic fragmentation (GEF); de-globalization; slowbalization; global Value Chains; geopolitical tensions; economic uncertainty; p strategic rivalry.